



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية

باستخدام المؤشرات المالية

(دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)

Assess the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks Using Financial Indicators (A Comparative Study)

إعداد الباحث

زاهر صبحي بشناق

إشراف الدكتور

علي عبد الله شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة والتمويل

1433هـ – 2011م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ زاهر صبحي محمد بشناق لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية

دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 11 محرم 1433 هـ، الموافق 2011/12/07م الساعة

الثانية ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

مشرفاً ورئيساً

د. علي عبد الله شاهين

مناقشاً داخلياً

د. حمدي شحدة زعرب

مناقشاً خارجياً

د. علي سليمان النعامي

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فبها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

(قران كريم - سورة التوبة: آية 105)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، أُجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين مثل البنك الإسلامي العربي في مقابل 4 بنوك تقليدية هي بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، وذلك للفترة ما بين (2006-2010)، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من خلال اختبار (t-test) لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية لكل من مجموعتي البنوك.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة منها ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات، وان تعمل على استحداث أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها، وضرورة العمل على تنويع خدماتها المصرفية إضافة إلى محاولة الحد من مصروفاتها، مما يؤثر في زيادة مستوى أرباحها، كما تعمل على تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي وعدم تركيز معظم تمويلاتها في صيغة المرابحة فقط، وان تقوم بتوعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية لما له من أثر على استقطاب العملاء، وضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك الإسلامية لزيادة القدرة على المنافسة أمام البنوك التقليدية مما يساهم في رفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي.

Abstract

Assess the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks Using Financial Indicators

This study aimed to assess the financial performance of Islamic and conventional banks in Palestine. This is achieved through the comparison made using several financial indicators as: liquidity, profitability, activity and marketing. The study compared the conventional banks operating in Palestine, the Arab Islamic Bank, to four other conventional banks as Bank of Palestine ltd, Palestine Investment Bank, the Commercial Bank of Palestine and Bank of Jerusalem for the period between (2006-2010). The descriptive analytical method was used to calculate the mean and the standard deviation of the indicators that relates directly to the current study. In addition, the statistical program SPSS especially the t-test was used to analyze the differences between the financial indicators of both groups of banks.

The study results showed the following:

The Islamic banks conserves a highly liquidity compared to that in the conventional banks, Legal liquidity in the Islamic banks is less than legal liquidity in the conventional banks, Profitability indicators show that the Islamic banks are less profitability than the conventional banks, The activity indicators in the Islamic banks are higher than the activity indicators in the conventional banks, Different results were found in relation to marketing indicators, whereas some Islamic banks showed decreasing in those indicators, others showed an increasing in them compared to the conventional banks.

The study was concluded with a group of significant recommendations. These can be summarized as follows: It is necessary for the Islamic banks to reduce its liquidity by using it in investment. Besides, these banks should develop new investment methods to increase its revenue rates, The Islamic banks should not only vary its banking services, but also attempt to limit its expenses. This helps in increasing its profitability levels and activating all the Islamic finance methods rather than only concentrating on Al-Murabaha formula, It is essential for the Islamic banks to increase their customers' awareness about the importance of the Islamic banking services. This would assist in attracting more customers, It is important for the Islamic banks to adopt the idea of integration between themselves. This would not only increase their capability to compete the conventional banks, but also contribute in enhancing the value of the Islamic banking.

الإهداء

إلى أمي

إلى من أحب لي أن أكون في هذا المقام .. والدي أمدّه الله بالصحة والعافية

إلى إخوتي الأعزاء ..

إلى منالي من الله .. زوجتي الغالية

إلى أحبتي بشار ويحيى وأمير ..

إلى أقاربي .. أصدقائي .. زملائي .. جامعتي ..

إلى أرواح الشهداء .. وخص بالذكر الشهيد عبد الرحمن

إلى أسرى فلسطين ..

إلى كل من أدرك بان ما لا يعطى يضيع .. فأعطى بصمت

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعاني على إتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على اشرف خلق الله.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور على عبد الله شاهين الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة وكان نعم الموجه ونعم الدليل، فله مني كل التقدير وبارك الله فيه وجزاه كل الخير.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور الفاضل حمدي زعرب وأستاذي الدكتور على النعامي على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى النصيح والإرشاد.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ا	آية قرآنية
ب	ملخص الدراسة باللغة العربية
ت	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
ث	الإهداء
ج	شكر وتقدير
ح	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ص	قائمة الأشكال والرسوم البيانية
ض	قائمة الملاحق
الفصل الأول.... الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	فرضيات الدراسة
6	متغيرات الدراسة
8	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
8	محددات الدراسة
9	صعوبات الدراسة

9	الدراسات السابقة
16	التعليق على الدراسات السابقة
الفصل الثاني..... تقييم الأداء المالي للبنوك	
20	تمهيد
21	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي مفاهيم ومنطلقات أساسية
21	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي
21	ثانياً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء
22	ثالثاً: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك
22	رابعاً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك
24	خامساً: المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء
25	سادساً: أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وأهدافه وأنواعه
27	المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء للبنوك ومراحلها وأهم العوامل المؤثرة فيه
27	أولاً: مداخل تقييم الأداء للبنوك
28	ثانياً: مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك
29	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي
30	المبحث الثالث: مجالات تقييم الأداء المصرفي ومعاييره وأدواته
31	أولاً: مجالات تقييم الأداء المصرفي
32	ثانياً: معايير تقييم الأداء
33	ثالثاً: أدوات قياس الأداء
35	هيكل المؤشرات

35	1- مؤشرات السيولة
36	2- مؤشرات الربحية
37	3- مؤشرات النشاط
39	4- مؤشرات السوق
الفصل الثالث.... تحليل هيكل الموارد واستخداماتها لدى البنوك الإسلامية والتقليدية	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية
45	أولاً: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية
45	1- المصادر الذاتية
47	2- المصادر الخارجية
51	3- صندوق الزكاة ومصادر الأموال الخيرية
51	ثانياً: مصادر الأموال لدى البنوك التقليدية
51	1- المصادر الداخلية
52	2- المصادر الخارجية
55	المبحث الثاني: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية
55	أولاً: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية
55	1- التمويل الاستثماري
57	2- التمويل التجاري
61	3- الإقراض
62	4- أدوات تمويلية أخرى

63	مزايا صيغ التمويل الإسلامي
64	عوامل نجاح البنوك الإسلامية
65	ثانياً: استخدامات الأموال لدى البنوك التقليدية
65	1- موجودات كاملة السيولة
65	2- موجودات ذات سيولة عالية
66	3- موجودات ذات سيولة منخفضة
68	أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية
71	المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الفلسطيني
71	أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني
71	1- سلطة النقد الفلسطينية
71	2- البنوك التقليدية
72	3- البنوك الإسلامية
72	أهداف البنوك الإسلامية في فلسطين
72	المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين
74	ثانياً: الخدمات التي تقدمها البنوك الفلسطينية
75	ثالثاً: مجالات تطوير أداء البنوك الفلسطينية
الفصل الرابع..... الدراسة التطبيقية	
80	تمهيد
80	منهجية الدراسة
81	مجتمع الدراسة وعينتها

82	تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية
82	أولاً: مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
85	ثانياً: مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
92	ثالثاً: مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
95	رابعاً: مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
99	اختبار فرضيات الدراسة
الفصل الخامس.... النتائج والتوصيات	
117	أولاً: نتائج الدراسة
118	ثانياً: توصيات الدراسة
119	ثالثاً: الدراسات المقترحة
المراجع والملاحق	
120	أولاً: المراجع العربية
124	ثانياً: المراجع الأجنبية
126	ثالثاً: التقارير
126	رابعاً: المواقع الإلكترونية
127	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	مؤشرات السيولة	2.1
37	مؤشرات الربحية	2.2
38	مؤشرات النشاط	2.3
40	مؤشرات السوق	2.4
70	أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	3.1
73	عدد البنوك العاملة في فلسطين وعدد الفروع والمكاتب	3.2
81	عينة البنوك الوطنية العاملة في فلسطين	4.1
82	مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.2
84	مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.3
85	مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.4
86	مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.5
87	مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.6
88	مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.7
89	مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.8
90	مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.9
92	مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.10

93	مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.11
94	مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.12
95	مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.13
96	مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.14
97	مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.15
98	مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.16
99	اختبار التوزيع الطبيعي	4.17
100	اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية	4.18
101	اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية	4.19
102	اختبار t للفروق بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية	4.20
103	اختبار t للفروق بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية	4.21
104	اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية	4.22
105	اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية	4.23
106	اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على حقوق الملكية	4.24

	للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية	
107	اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية	4.25
108	اختبار t للفروق بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية	4.26
109	اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية	4.27
110	اختبار t للفروق بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية	4.28
111	اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية	4.29
112	اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك التقليدية	4.30
113	اختبار t للفروق بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية	4.31
114	اختبار t للفروق بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية	4.32

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	1.1
83	مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.1
84	مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.2
85	مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.3
86	مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.4
87	مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.5
88	مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.6
89	مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.7
91	مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.8
92	مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.9
93	مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.10
94	مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.11
95	مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.12

96	مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.13
97	مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.14
98	مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	4.15

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
I	المؤشرات المالية للبنك الإسلامي العربي (2010-2006)	1
II	المؤشرات المالية لبنك فلسطين (2010-2006)	2
III	المؤشرات المالية للبنك التجاري (2010-2006)	3
IV	المؤشرات المالية لبنك الاستثمار (2010-2006)	4
V	المؤشرات المالية لبنك القدس (2010-2006)	5

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة واحد محرركاتها الرئيسية نظراً لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية ومساهمته في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي، كما يقوم أيضاً بدور فاعل في تلبية متطلبات الحياة المعاصرة من تسهيل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع.

ولا يمكن تجاهل الدور الايجابي الذي يلعبه الجهاز المصرفي الإسلامي من خلال تقديمه لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية حيث استطاعت البنوك الإسلامية أن تفرض نفسها لتصبح اليوم رقماً صعباً في تركيبة الدورة المالية والاقتصادية في العالم، وذلك بدليل النمو المتسارع الذي تحقّقه تلك البنوك في كافة الأقطار المسلمة وغير المسلمة، ويعتبر هذا التحول بمثابة الاعتراف بنجاح التجربة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي، ولا أدل على ذلك من تنافس البنوك العالمية التقليدية على فتح نوافذ وفروع إسلامية لها (islamfin.Go-forum.net).

ولقد تطور القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل كبير خلال العقد الماضي، خاصة بعد تولي السلطة الفلسطينية زمام الأمور عام 1994، حيث ازداد عدد البنوك وتضاعف حجم الودائع وأصبح هناك حاجة ملحة للتعرف على أداء تلك البنوك وتقييمه (صباح، 2008، ص4).

ولأن قياس وتقييم الأداء المالي للجهاز المصرفي الفلسطيني عموماً يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراره وتطوير أدائه، لذلك يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية لكافة البنوك التي تمثل عينة الدراسة، باعتبار أن القوائم المالية تعد مدخلات لعمليات التحليل المالي، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي، وعليه فإن دراسة هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها، يساهم في تعزيز منفعة عملية اتخاذ القرار، من خلال إظهار الوضع المالي لتلك البنوك بهدف تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي بدورها تساهم في رفع كفاءة الأداء المالي لتلك البنوك بشكل عام.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

برغم التوسع والتطور السريع الذي مر به القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العقد الماضي، إلا أن هذا القطاع واجه تحديات كبيرة خلال مسيرته، أدت إلى تراجع أدائه في بعض الأوقات، وتحمله بعض الخسائر، وكان من أبرز هذه التحديات، تلك العقوبات التي فرضت عليه في بداية عام 2006، والتي أثرت بشكل مباشر وخطير على كافة أنشطة البنوك الإسلامية والتقليدية، وبعد منتصف عام 2007 ومع زوال تلك التحديات، سرعان ما بدأ الجهاز المصرفي يستعيد قوته، وشهدت البنوك في السنوات القليلة الماضية تحسناً ملحوظاً، حيث أظهرت التحليلات ووفقاً لبيانات رسمية بان البنوك الفلسطينية وخلال الأعوام الثلاثة من 2007 وحتى 2009 قد حققت نمو بمعدل 12.7%، وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة ببعض دول الجوار، حيث بلغ معدل نمو قطاع البنوك الأردنية 9.7% بينما بلغ معدل نمو قطاع البنوك المصرية 13.1% لنفس الفترة (www.pma.ps بتاريخ 2011/03/25).

ونظراً لإمكانية تأثر الأداء إيجاباً أو سلباً لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، تبعاً لعوامل خارجية وداخلية كنتيجة طبيعية للتغيرات التي تحدث في الظروف المحيطة، وما يشكله ذلك من إمكانية تهديد لاستمرارية تلك البنوك، ونظراً لاختلاف طبيعة وأداء كل بنك عن الآخر، فمن شأن كل ذلك أن يثير التساؤل الرئيسي التالي:

ما دلالة مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟ وهل يوجد اختلاف بينهما؟

ومن خلال السؤال الرئيسي السابق يتفرع الأسئلة التالية:
ما هي مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
ما هي مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
ما هي مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
ما هي مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات سابقة الذكر المطروحة في مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشرات السيولة للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية.
- ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية ومؤشرات الربحية للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية.
- ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية.
- ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية.
- د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية.
- هـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية.

و- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية ومؤشرات النشاط للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية.
- ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية.
- ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية ومؤشرات السوق للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية.
- ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك التقليدية.
- ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية.
- د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية.

رابعاً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ويتمثل في المؤشرات المالية التالية:-

- مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتشمل:
 - مؤشر السيولة النقدية
 - مؤشر السيولة القانونية
- مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتشمل:
 - مؤشر هامش الربح
 - مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات
 - مؤشر العائد على الودائع
 - مؤشر العائد على الموارد
 - مؤشر العائد على حقوق الملكية
 - مؤشر العائد على الموجودات
- مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتشمل:
 - معدل استثمار الودائع
 - نسبة التمويل إلى الودائع
 - معدل توظيف الموارد
- مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتشمل:
 - مؤشر نسبة الربح لكل سهم
 - مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح
 - مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
 - مؤشر معدل دوران السهم

المتغير التابع: الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الشكل (1.1) يوضح المتغيرات المستقلة والتابعة



خامسا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك.
- 2- تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية.
- 3- اقتراح التوصيات اللازمة لمعالجة جوانب الضعف والقصور المتعلقة بأداء تلك للبنوك.

سادسا: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تساهم في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين بشكل عام، وذلك من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية، الأمر الذي يساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء تلك البنوك، وبالتالي تقديم التوصيات اللازمة التي تهتم كافة المتعاملين والجهات المستفيدة من أدائها، مثل الإدارة المصرفية نفسها والمودعون، والمستثمرون (حملة الأسهم) والعاملون فيها، والمحللون والجهات والمؤسسات الحكومية والجهات الرقابية، مما يساهم في تصحيح الانحرافات القائمة وتفاذي الأخطاء المتوقعة، ومن ثم العمل على تخطيط وتحسين الأداء المستقبلي، وما يشكله ذلك من تطوير الأداء المصرفي وتعظيم المنفعة المرجوة منه على مستوى الاقتصاد الوطني.

سابعا: محددات الدراسة:

- تقتصر الدراسة على 5 بنوك وطنية، منها 4 بنوك تقليدية، و1 بنك إسلامي، حيث تم استبعاد عدد من البنوك التقليدية، كالبنك العربي الفلسطيني للاستثمار لعدم نشره بيانات مالية، وبنك الرفاه لمباشرته العمل الرسمي في أيار 2006، كما تم استبعاد البنك الإسلامي الفلسطيني وذلك لبدء إدراج أسهمه في سوق فلسطين للأوراق المالية في تموز 2009
- تقتصر فترة الدراسة على سلسلة زمنية مدتها خمسة سنوات تبدأ من عام 2006 وحتى نهاية عام 2010.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

أدى عدم تناسق البيانات المالية في القوائم المالية للبنوك إلى وجود صعوبة في استخدامها من أجل التحليل، لذلك عمل الباحث على توحيد تلك القوائم من خلال نماذج معينة من أجل الوصول إلى بيانات إحصائية موحدة يمكن الاستفادة منها وذلك بسبب قيام البنوك بما يلي:

- اختلاف البنوك في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من بنك إلى آخر.
- اختلاف أساليب البنوك في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من سنة مالية لأخرى للبنك نفسه، حيث تقوم بعض البنوك بإجراء تعديلات على تصنيف بعض بنود القوائم المالية من سنة مالية إلى أخرى.

تاسعا: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة (عاصي، 2010) بعنوان **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من خلال تحليل (الأصول والخصوم والموارد الذاتية والموارد الخارجية والاستثمارات والإيرادات والأرباح والقرض الحسن) للبنك محل الدراسة، للفترة مابين سنة 2003-2008م، حيث قام عاصي بدراسة تطبيقية أجراها على القوائم المالية للبنك معتمدا على المقارنة التاريخية لسنة الأساس للبنك نفسه.

وقد توصل من خلال دراسته إلى أن كل من الموارد والاستخدامات والاستثمارات للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار تنمو بمعدلات تصاعدية خلال الفترة المدروسة، مما يؤكد أن البنك يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

- دراسة (عثمان، 2009) بعنوان **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطرة من خلال المقارنة، حيث أجرى عثمان دراسته على اثنان من المصارف الإسلامية، وفي مقابلهما اثنان من المصارف التقليدية في

الأردن، وشملت الدراسة تسع سنوات من عام 2000 حتى عام 2008، وقام بتحليل القوائم المالية لهذه المصارف باستخدام أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل معامل الارتباط والانحدار البسيط. وبالدراسة تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وان المصارف التقليدية تقوم بتنويع استثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، بينما تقوم المصارف الإسلامية باستثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل دون إعطاء أهمية لعمليات التمويل طويل الأجل. هذا وكان العائد على حقوق المساهمين متقاربا بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. كما كانت درجة المخاطر لدى المصارف الإسلامية ضعف درجتها لدى المصارف التقليدية. أما بالنسبة للسيولة فكانت المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية تحتفظ بنسب متساوية من السيولة النقدية نسبة لحجم الودائع لديها.

دراسة (المهندس، 2005) بعنوان تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم أداء المصرف الصناعي السوري باستخدام التحليل المالي، واعتمدت الدراسة على كل من التحليل الأفقي والتحليل الراسي لقائمتي المركز المالي وقائمة الدخل، وذلك لمدة ثلاث سنوات للفترة 2001-2003. ففي التحليل المقارن تم قياس وتحليل التغيرات الحاصلة في القوائم المالية بإجراء المقارنات باستخدام النسب المئوية لسنوات الدراسة، وذلك للكشف عن مدى واتجاه التغيرات، أما بالنسبة للتحليل الراسي فتم بإيجاد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية، بالنسبة للإجماليات الرئيسية في القوائم، وذلك للحكم على الأداء. وكان من نتائج الدراسة:-

- عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط، لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً، لأن إدارة المصرف تسعى جاهدةً إلى تحسين نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة بالمصارف المحلية الأخرى.

- ارتفاع الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها، وزيادة عمليات الإقراض، والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء.

- التدني الكبير في رصيد حقوق الملكية للمصرف الصناعي بالرغم من أنه مصرف المتخصص الذي يدعم الصناعة والاستثمار في سوريا على اختلاف أنواعها.

- ارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية المدينة يشل من حركة توظيفها لدى المصرف، هذا ما دفع المصرف إلى الاعتماد على مصادر أخرى غير الودائع في عمليات الإقراض ، كالأموال المقترضة والأرصدة الدائنة الأخرى.

- تحسن عملية الإقراض والتسليف المتعلقة بالقطاع الخاص والحرفي مقارنة بالقطاع العام، تعتبر نقطة ايجابية في نشاط الإدارة المصرفية وتعبّر عن كفاءتها العالية في تطوير آلية العمل المصرفي.

- دراسة (سروجي، 2004) بعنوان مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصرف الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة 1992-2001، باستخدام 9 نسب مالية مختلفة تتدرج تحت نسب السيولة والربحية والنشاط والسوق، وتم استخدام اختبار t للتحقق من وجود فروقات ذات دلالة بين أداء تلك البنوك، وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة والفارق لصالح البنوك التقليدية، أما نسب الربحية فتبين عدم وجود فروقات، بينما أظهرت نسبة استثمار الودائع ونسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية عدم وجود فروقات ذات دلالة، أما نسبة توظيف الموارد ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فتبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. كما توقعت الدراسة بان يكون أداء المصرف الإسلامي الأردني أفضل من أداء المصارف التقليدية بالنسب للربحية مستقبلاً.

- دراسة (الحاج، ودعاس، 2003) بعنوان مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني من خلال بيان سياسات المصارف الإسلامية والمصارف التجارية من حيث الموجودات والتسهيلات والودائع والتوظيفات الخارجية. اعتمدت الدراسة على النسب المئوية لتفسير متغيرات النشاط المصرفي الفلسطيني للسنوات 1997-2000. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التجارية في تقديم التسهيلات الائتمانية وبالتالي في المساهمة في النشاط المصرفي الفلسطيني.

- تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التجارية في سياسة توظيف الودائع.
- انخفاض حجم موجودات المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية، ولكنها أخذت بالتحسن في السنوات الأخيرة.
- انخفاض حجم الودائع في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية مع ملاحظة تحسنها في السنوات الأخيرة.

كما أوصت الدراسة بالآتي:-

- ضرورة إتباع سياسة الاندماج بين المصارف الإسلامية في فلسطين كوسيلة لتقوية رأسمالها، وبالتالي مقدرتها على المنافسة.
- ضرورة إتباع سياسات تسويق مصرفي أفضل حتى يتم جذب ودائع الجمهور.
- الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية في الدول الأخرى، وجذب كفاءات مصرفية، أو تدريب الكوادر الحالية.
- إجراء دراسة مقارنة بين مساهمة المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى في النشاط المصرفي الفلسطيني.

- دراسة (الشهري، 1993) بعنوان تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية، خلال الفترة من عام 1988-1992م، وقد استخدم الشهري كل من التحليل المالي والتحليل الإحصائي لتنفيذ هذه الدراسة، كما اتبع المنهجين المقارن والاستنباطي : الأول للمقارنة بين أداء تلك المصارف المذكورة أعلاه وبين أداء المصارف الإسلامية الأخرى، أما عن الآخر فقد طبق من أجل الوصول إلى بعض النتائج والتعميمات.

وأظهرت هذه الدراسة نقاط الضعف في أوجه الأداء المالي لتلك المصارف وقدمت مجموعة من التوصيات من أهمها ما يلي:-

- الاهتمام باستخدام الموازنة النقدية كأداة للتخطيط في مجال النقدية.
- تخفيض المصروفات الثابتة والمتغيرة مع زيادة الإيرادات.
- ضرورة الاستفادة من جميع الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي.
- التأكيد على الاهتمام بمخاطر الاستثمارات.
- ضرورة تطبيق مفهوم الموازنة بين المخاطرة والعائد.

- دراسة (Ahmad, 2010) بعنوان

Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خلال الفترة 2006-2009، من خلال دراسة عدة مؤشرات لقياس أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وشملت الدراسة عينة من 24 بنكا منها 12 بنك تقليدي و12 بنك إسلامي في دول مثل السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت، وتمت عملية التقييم باستخدام عدد من النسب لتقييم الأداء المصرفي وذلك لمعرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية ذات أداء أفضل في أوقات الأزمات الاقتصادية، تتدرج هذه النسب تحت نسب الربحية والكفاءة ورأس المال والسيولة والرفع المالي، وقد أظهرت الدراسة من خلال التحليل المالي بان البنوك الإسلامية هي أكثر تقلبا أو اضطرابا من البنوك التقليدية.

- دراسة (Abu Loghod, 2009) بعنوان

Do Islamic Banks Perform Better Than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council Countries.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في دول الخليج العربي مثل البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للفترة الزمنية من 2000 إلى 2005 باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة، وأظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالنسبة لنسب الربحية، أما نسب السيولة فقد أظهرت ارتفاعا لصالح البنوك الإسلامية.

- دراسة (Masruki & Others, 2008) بعنوان

Financial Performance of Malaysian Founder Islamic Banks Versus Conventional Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء اثنين من البنوك الإسلامية في ماليزيا وهما بنك (إسلام وبنك المعاملات) مع أداء البنوك التقليدية على مدى 5 سنوات (2004-2008)، باستخدام عدة مؤشرات رئيسية مثل الربحية والسيولة والمخاطر، حيث تم تنفيذ اختبار t لفحص أي اختلافات ذات دلالة بين المجموعتين، وأظهرت الدراسة عند التحليل والمقارنة أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية ولكنها في نفس الوقت أفضل سيولةً من البنوك التقليدية، وان سبب ارتفاع ربحية البنوك التقليدية ناتج عن ارتفاع صافي التمويلات، كما وجد بان البنوك التقليدية تواجه مخاطر ائتمانية اكبر من البنوك الإسلامية.

- دراسة (Moin, 2008) بعنوان

Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan -A Comparative Study.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم أداء البنك الإسلامي الأول في باكستان (بنك الميزان المحدود)، من خلال مقارنته مع خمسة بنوك تقليدية، وقد استخدم في عملية التقييم كل من نسب الربحية ونسب السيولة بالإضافة للمخاطرة والكفاءة وذلك للفترة 2003-2007، كما استخدم اختبار t و اختبار f لتحديد الاختلافات في الأداء لكلا المجموعتين، وخلصت الدراسة إلى أن بنك الميزان المحدود أقل ربحية وأقل كفاءة مقارنة مع معدل البنوك التقليدية، ولكنه أيضا أقل مخاطرة، أما بالنسبة للسيولة فتبين بأنه لا يوجد اختلاف ذو أهمية بين كلا المجموعتين، وأرجع السبب في ذلك إلى أن البنوك التقليدية في باكستان تمتلك تاريخ وخبرة اكبر في الأعمال المصرفية، ولها مكانة مهيمنة في القطاع المالي ناتج عن مشاركتها الكبيرة في الأصول المالية في باكستان مقارنة بالبنوك الإسلامية.

- دراسة (Zeitun, Saleh, 2006) بعنوان

Islamic Banking Performance in the Middle East- A Case Study of Jordan.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أداء البنوك الإسلامية، وبخاصة تجربة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك من خلال محاولة إلقاء الضوء على التحديات المحلية والعالمية التي تواجه قطاع البنوك الإسلامية. تم استخدام كل من هيكلية رأس المال والربحية في منهجية تقييم الأداء، حيث تم الاعتماد على المقارنة التاريخية لأداء البنوك أنفسها وذلك خلال المدة من 2000 إلى 2003م، وخلصت الدراسة إلى أن كفاءة ومقدرة كلا البنكين تزداد باضطراد، وان كلاهما قد وسع من استثماراته ونشاطاته، وان هذه البنوك تلعب دور مهم في تمويل المشاريع في الأردن، وتبين أن هذه البنوك تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل، كما وجدت بان البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار يحقق ربحية عالية من شأنها أن تشجع البنوك الأخرى على ممارسة نظام التمويل الإسلامي، كما وجد بان البنوك الإسلامية لديها نمو مرتفع في التسهيلات الائتمانية والربحية.

- دراسة (Adesina, 2005) بعنوان

A study of Liquidity and Profitability in Malaysia Islamic Banks.

هدفت الدراسة إلى تحليل أداء إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية في ماليزيا، وقد اهتمت بمدى إمكانية نجاح إدارة الأصول السائلة بكفاءة من قبل إدارة البنوك الإسلامية لتحقيق الربحية، وأجريت الدراسة على ثلاثة عشر مصرفاً إسلامياً في ماليزيا، اشتملت على بنوك إسلامية وفروع ونوافذ إسلامية، وذلك لتحديد تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد السائد في ماليزيا، امتدت الدراسة لفترة خمس سنوات من 1999-2003، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي لتحليل الانجازات في هذه البنوك، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الماليزية لم تحقق ربحية كبيرة ولكنها أيضاً لم تخسر، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نشاطات البنوك الإسلامية لتكون قادرة على توفير حاجات المسلمين.

- دراسة (Bisha, 2004) بعنوان

Performance Of Islamic Banks Vis-à-vis Conventional Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، باستخدام بعض النسب مثل الربحية والسيولة والايوائية (قدرة إيفاء الديون)، وذلك لفترة 20 عام من 1984-2003م. حيث تمت مقارنة البنك الإسلامي الماليزي، مع مصرفين تقليديين. واختبرت الدراسة نتائج النسب إحصائياً باستخدام (t-test)، كما بحثت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد، ورفاهية المجتمع. وأفادت الدراسة - في المتوسط - أن البنك الإسلامي الماليزي أكثر ربحية من البنوك التقليدية، وأن البنوك الإسلامية يمكنها أن تعيش في المستقبل البعيد، وأن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها ماليزيا في عامي 1997-1998، أثرت سلباً على البنك الإسلامي الماليزي وبنفس المقدار الذي أثرته على البنوك التقليدية، وفيما يخص السيولة خلصت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تملك موارد أكثر سيولة من البنوك الإسلامية، أما بخصوص الايوائية طويلة المدى، وجدت الدراسة نتائج مختلطة.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة التي اهتمت بدراسة وتقييم الأداء المالي للبنوك تبين الآتي:

- أجريت هذه الدراسات في دول متعددة مثل الأردن وسوريا والسعودية والإمارات وماليزيا وباكستان.
- تعددت الدراسات بين دراسات عربية ودراسات أجنبية على فترات زمنية متباينة تمت معظمها في السنوات القليلة الماضية مما يدل على الاهتمام المتزايد بموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك.
- تنوعت الأساليب المستخدمة في عملية التقييم فمنها من اعتمد على المقارنة التاريخية باستخدام تحليل الاتجاه أو التحليل الراسي والنسب المئوية بشكل منفرد، ومنها من اعتمد على المقارنة القطاعية باستخدام بعض النسب المالية المختلفة.

- تباينت السلسلة الزمنية المدرجة في عملية تقييم بعض الدراسات، فمنها من أجرى دراسته على 3 سنوات ومنها على 5 سنوات وأكثر، وبعضها على 10 سنوات والبعض الآخر أجرى دراسته على سلسلة زمنية أطول.
- اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري إضافة إلى اختبار t لتحديد الفروق بين المتوسطات.

وفيما يتعلق بهذه الدراسة فإنها تركز على تقييم الأداء المالي للبنوك الوطنية الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين، وذلك باستخدام عدة مؤشرات مالية رئيسية مهمة وذات علاقة مباشرة بالأداء المصرفي، كمؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، ويندرج تحتها 15 مؤشراً فرعياً، حيث تساهم تلك المؤشرات في الكشف عن حقيقة الأداء المالي للبنوك ومتغيراتها وتقدم تفسيراً منطقياً لما ينطوي عليه هذا الأداء، الأمر الذي يجعل من هذه الدراسة أكثر تفصيلاً لكافة الجوانب المتعلقة بعملية تقييم الأداء المالي للبنوك العاملة في فلسطين.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للبنوك

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للبنوك

تمهيد:

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي، مفاهيم ومنطلقات أساسية

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

ثانياً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء

ثالثاً: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك

رابعاً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

خامساً: المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء

سادساً: أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وأهدافه وأنواعه

المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء للبنوك ومراحله وأهم العوامل المؤثرة فيه

أولاً: مداخل تقييم الأداء للبنوك

ثانياً: مراحل تقييم الأداء للبنوك

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

المبحث الثالث: مجالات تقييم الأداء المصرفي، ومعايره وأدواته

أولاً: مجالات تقييم الأداء المصرفي

ثانياً: معايير تقييم الأداء

ثالثاً: أدوات قياس الأداء

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للبنوك

تمهيد:

يتبوء تقييم الأداء المالي مكانة هامة في غالبية الاقتصادات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول على الموارد وتحقيق العوائد القصوى منها، وديمومة واستمرار المنشأة ونموها وتطورها واستغلالها الاستغلال الأمثل يعتبر غاية في الأهمية، لما لها من تأثير على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد احد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، مما يوفر أساساً في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.

وتعد القوائم المالية وسيلة مهمة ورئيسية لتقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل القوائم المالية سوف يساعد في تقديم نتائج تُمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد فرص الاستثمار، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم. وتعتبر المؤشرات المالية احد الأدوات والوسائل الأكثر استخداماً والنموذج الأكثر أهمية في التحليل للوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشأة أو احتمالات الفشل فيها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها(الزبيدي، 2000، ص85-87).

ويقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناقش الموضوعات التالية: فالمبحث الأول يناقش مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه الأساسية وأهميته والجهات المستفيدة منه واهم المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء. ويناقش المبحث الثاني مداخل تقييم الأداء في البنوك ومراحله المختلفة والعوامل المؤثرة فيه. ويناقش المبحث الثالث مجالات تقييم الأداء المصرفي ومعاييره وأدواته.

المبحث الأول

تقييم الأداء المالي، مفاهيم ومنطلقات أساسية

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستتبب معدلاتها وفقاً لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات (فهد، 2009، ص 27).

ثانياً: الأركان الأساسية لتقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء ترتكز على عدة أركان أساسية تتمثل بالآتي: (سويلم، 1998، ص 477-479).

1. وجود معايير محددة

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث أن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

2. قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الراسي والأفقي.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت ايجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط

أو بمعيار معين، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

ثالثاً: أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك

من الجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء للبنوك تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة مختلفة يمكن إيرادها في الآتي: (فهد، 2009 ص 28-30).

1. يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
2. يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.
3. يُظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.
4. تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.
5. يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزها.
6. يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.
7. يقدم تقييم الأداء إيضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

رابعاً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للبنوك وهي: (الشماع، ب ت، ص 658-662).

1. إدارة البنك

تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد

مدى الانحرافات وتصحيحها، وأيضاً ضرورة التوفيق بين هدفي سيولة البنك وربحيته، وإذا كانت المنشآت عموماً تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإن البنك يهتم بذلك أكثر من غيره لأن البنك أكثر من 9/10 من تمويله متأتم من الودائع.

2. البنك المركزي

إن البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسئول عن الرقابة على البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع البنك المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة.

3. المودعون

لما كان البنك هو منشأة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فالإيداع هو الركن الأول في عمل البنك، غير أن استمرار حصول البنك على الأموال، مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، وما لأثر ذلك من تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثاً عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة. وبالتالي يكون لدى المودعون اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس هذه المقدرة على الأداء الجيد (لايقة، 2007، ص51).

4. المستثمرين الحاليين والمرتبين

يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة البنك المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، لذلك إن عملية تقييم الأداء تساهم في وجود مؤشرات تقيّد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة.

5. هيئة سوق رأس المال والبورصة

تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي بالضوء على مدى صحة الإفصاح عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها

البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات المتعددة.

6. السلطة الضريبية

تقوم السلطة الضريبية ممثلةً عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دورياً على البنوك، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة السلطة الضريبية على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرض، وعلى اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه البنوك.

7. الجمهور

يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للبنوك، ويهتم دائماً بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلبى التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة، وسرعة تقديم تلك الخدمات، وانخفاض التكلفة، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق البنك للعوائد الكبيرة، والناجئة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات وهو الذي يساهم به في الدرجة الأولى اهتمام إدارة البنك بعملية التقييم والتحليل المستمر للأداء.

خامساً: المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يُعتمد عليها في عملية تقييم الأداء من خلال الآتي: (الكرخي، 2007، ص185-186).

1. القوائم المالية والمرفقات: وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والكشوفات التحليلية المساعدة لها.
2. المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات.
3. الموازنة التخطيطية: وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.
4. التقارير الدورية، سواء كانت تقارير داخلية أم خارجية، حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.

5. الاستبيانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها، سواء كانت هذه الاستبيانات تجري داخل الوحدة أو خارجها، حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.
6. الزيارات الميدانية التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة والتعرف على المشاكل التي تواجهه وما إلى ذلك.
7. البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط الوحدات الاقتصادية المشابهة.

سادساً: أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وأهدافه وأنواعه

يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها، والحكم على نتائج الأعمال للمنظمات. ويحتاج تحليل القوائم المالية للبنوك عناية خاصة، لأن ذلك يتم بهدف تحقيق مجموعة من الأغراض، البعض منها يتعلق بعملية الرقابة والبعض الآخر يتعلق بالتخطيط.

ويسعى المحلل المالي إلى عرض وتحليل وتفسير القوائم المالية، وذلك بهدف إتاحة المعلومات اللازمة لمعاونة الإدارة العليا للبنك وغيرها من الإدارات المختصة على المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها، بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي (حنفي، 2002، ص299).

أهداف التحليل المالي

تتعدد أهداف الوحدة الاقتصادية من عملية التحليل المالي، فقد يكون الهدف هو تقييم الأداء بطريقة شاملة للوحدة الاقتصادية كافة، أو تقييم لجانب معين من أنشطتها، أو تهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الرشيدة ولرسم أفضل السياسات وذلك بتهيئة المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

ويمكن القول بان عملية التحليل المالي تقوم على تحقيق عدة أهداف رئيسية من أهمها (Sokolov, 2008, p15)

1. معرفة الكفاءة المالية للوحدة الاقتصادية في فترة معينة.
2. الكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.
3. تحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على الأداء المالي.
4. المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
5. إعداد أرضية خصبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

أنواع التحليل المالي

يقوم التحليل المالي أياً كان صورته على منهج المقارنة، لذا تتحدد أنواعه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي: (أبو سميحة، 2006، ص 59-60).

1. التحليل المالي الرأسي

يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف بالسكون لانتهاء البعد الزمني عنه.

2. التحليل المالي الأفقي

وذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. ويتم اللجوء إلى التحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الرأسي، حيث التعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية، مما يمكن من تكوين صورة أدق عن واقع الوحدة وعن اتجاهاتها المستقبلية.

3. المقارنة مع الآخرين

وهي مقارنة النسب المالية المستخرجة من الوحدة الاقتصادية مع نسب مالية لوحدات اقتصادية أخرى (منافسة) أو مع معدل الصناعة العام.

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك، وتظهر هذه الأهمية من خلال استفادة جهات عديدة من عملية تقييم الأداء، كما تتعدد أنواع وأهداف التحليل المالي تبعاً لهدف الوحدة الاقتصادية من عملية التقييم، وتعتبر عملية المقارنة مع معدل الوحدات الاقتصادية الأخرى التي تنتمي إليها المؤسسة من الأساليب المهمة التي تستخدم في عملية التقييم نظراً للخصائص المشتركة التي تجمع بينهما والناجئة عن طبيعة أنشطتها.

المبحث الثاني

مداخل تقييم الأداء للبنوك ومراحله واهم العوامل المؤثرة فيه

أولاً: مداخل تقييم الأداء للبنوك

يمكن تناول عملية تقييم الأداء للبنوك من خلال المداخل التالية: (فهد، 2009، ص38-39، 45، 46، 48).

1- المدخل المالي لتقييم الأداء

يتناول هذا المدخل عملية تقييم الأداء من جانب التطورات المالية للأداء والتي تظهر في القوائم المالية للبنك، ويعتبر التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء البنوك وتقييمها، وهي (المؤشرات المالية) تعبر عن علاقة بين بنود الميزانية بعضها البعض أو لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء البنوك.

2- مدخل أصحاب المصالح لتقييم الأداء

يركز هذا المدخل في تقييمه لأداء البنك، على تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للأداء على جميع الجهات المستفيدة "أصحاب المصالح"، ويفترض أن أصحاب المصالح أو الجهات المستفيدة يتنافسون للحصول على منافعهم، وكل بحسب احتياجاته ورغباته مما يخلق نوعاً من التعارض، فقد لا تستطيع إدارة البنك مثلاً الحفاظ على جميع الموظفين في وقت نقص الطلب على منتجات البنك وخدماته، حيث سيكون ذلك على حساب حملة الأسهم أو أن تستجيب لمطالب النقابات برفع أجور الموظفين في وقت يطالب به المتعاملين مع البنك بتخفيض رسوم المعاملات والخدمات، وبذلك فإن تقييم الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من قدرة البنك على إرضاء الجهات المستفيدة، أو تقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين ومصالحهم.

3- مدخل قواعد المقارنة لتقييم الأداء

يتم في هذا المدخل تقييم الأداء للبنوك من خلال عمليات المقارنة بين أداء البنك مع أداء بنوك أخرى تمتاز بالأداء السليم والمتطور مما يجعلها نموذجاً للمقارنة، وهناك أنواع عدة لقواعد المقارنة، أهمها:

أ- قواعد المقارنة الداخلية: وتعني أن تتم عمليات المقارنة في إطار نشاط البنك نفسه وعملياته أو مقارنة نشاط فرع من فروع البنك مع نشاط فرع آخر للبنك نفسه.

ب- **قواعد المقارنة الخارجية:** وهي أن تتم عمليات المقارنة بين أداء البنك محل التقييم وأداء البنوك المنافسة له وتقسّم قواعد المقارنة الخارجية إلى نوعين هما:

- قواعد المقارنة التنافسية: ويقصد بها مقارنة أداء البنك مع أداء البنوك المنافسة له بصورة مباشرة، من خلال تحليل الأداء وتوضيح مدى التباين في أداء تلك البنوك وآليات تطويره لتعزيز القدرة التنافسية للبنك.
- قواعد المقارنة الوظيفية: وتشمل مقارنة مجالات وظيفية معينة في البنك مع الوظائف نفسها في بنوك أخرى لا يشترط أن تكون منافسة له.

ثانياً: مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي: (فهد، 2009، ص 33-34).

المرحلة الأولى

وهي مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء للبنوك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصائيات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

المرحلة الثانية

وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنك.

المرحلة الثالثة

وهي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك.

المرحلة الرابعة

وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاطه ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء امثل للبنك.

المرحلة الخامسة

وهي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

يتأثر الأداء المصرفي بعوامل داخلية (العوامل التنظيمية)، وعوامل خارجية (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

1- العوامل التنظيمية

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك، وكفاءة الإدارة (الحسيني، وآخرون، 2000، ص229-231).

أ- حجم الأعمال

إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

ب- الكفاءة الإدارية

وتعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك.

2- العوامل البيئية

وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة. ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي إلى: (Munir, et- al, 2011, p99-103).

أ- الظروف الاقتصادية

وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة. ومن الجدير بالذكر بأن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.

ب- الابتكارات التكنولوجية

لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث تلعب دوراً محورياً في أداء البنوك وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

من خلال ما سبق تبين بأن عملية تقييم الأداء للبنوك يمكن أن يتم تناولها من خلال المدخل المالي أو مدخل أصحاب المصالح أو من خلال مدخل قواعد المقارنة، ويبقى استخدام المدخل المناسب مرهوناً بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من عملية التقييم، حيث تمر عملية التقييم بمراحل متتالية تبدأ بجمع البيانات والمعلومات وتنتهي بعمليات تصحيحية للانحرافات وبعلاج لنقاط الضعف في الأداء، كما يتأثر الأداء المصرفي بطريقة أو بأخرى بعوامل داخلية وخارجية من شأن هذه العوامل أن تدفع البنوك إلى تحسين وتطوير أدائها بشكل مستمر.

المبحث الثالث

مجالات تقييم الأداء المصرفي، ومعايير وأدواته

أولاً: مجالات تقييم الأداء المصرفي

تمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة والحيلولة دون وقوعها مستقبلاً، وتشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك المجالات الآتية: (الحمد، 2005، ص84-86).

1- تقييم أداء البنك كوسيط مالي

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:

أ- تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال: ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال

المعايير التالية:

- مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال الفترة محل التقييم.
- مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد.
- مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد.
- مدى نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

ب- تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال: ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من

خلال المعايير الآتية:

- مدى التغيير في اتجاه البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك.
- نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك.
- مدى كفاءة البنك في تحقيق أهدافه الأساسية وهي:
 - تحقيق أكبر عائد ممكن.
 - المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي للبنك.
 - تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

2- تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال

إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين مع ملاحظة بان هذه السلطة تكون عادة مضبوطة إلى مدى معين كلا بحدود القسم أو الدائرة التي يعمل فيها، لذا تعتبر الرقابة خط دفاع أساسي تستخدمه إدارة البنك في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات البنكية التي تتبناها، لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير، وتعمل على استخدام سياسات فاعلة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين.

ثانياً: معايير تقييم الأداء

وهي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء.

تبرز في التحليل المالي أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير المؤشرات المالية، لأن الحكم على طبيعة تغيرها من سنة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة، ولأن قياس الأداء وحده لا يعطي أي معلومات جيدة أو مؤشرات ذات معنى عن المنشأة ما لم يقارن بمعايير محددة (Usman, 2010, p21).

بناءً على ذلك يمكن تقسيم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى: (عبد القادر، وآخرون، 2009، ص256-257).

1. المعايير التاريخية

تُستمد هذه المعايير من أداء البنك في الماضي، إذ تُمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة، لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف والقوة في البنك لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها. قياساً بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية).

2. المعايير القطاعية

هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه البنك، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع، حيث يجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيله المنتجات والخدمات التي تقدمها.

3. المعايير المستهدفة

وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافاً عن الأداء المطلوب، ولا بد من تشخيص مسبباته ومعالجتها، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما يكون البنك مبتعداً عنها ويتحرك للوصول إليها.

4. المعايير المطلقة

تعتبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، قد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة. ومن الأمثلة عليها في قياس السيولة: نسبة السيولة (1:1) (عبدالله، 2008، ص36).

وترجع الأهمية الأساسية للمعايير لأنها: (Sikuka, 2010, p42).

1. توفر وسيلة موثوق بها لتقييم الأداء لقطاع الأعمال.
2. تعمل على تحسين التخطيط الاستراتيجي وتوفير تقيماً لنقاط القوة والضعف للمنشأة.
3. تحدد أهداف الأداء التي تعتبر نقطة تحدي (مثالية) وتحفز على الأداء الأفضل

ثالثاً: أدوات قياس الأداء

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي تستخدم من قبل المقيمين أو المحللين الماليين للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي محل الاهتمام أو الدراسة، ولتحديد نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية، والتي تمكن من تقييم الأداء (جبل، 2006، ص41).

وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في البنوك، التقارير على اختلاف أنواعها والمؤشرات الكمية التي يتم استنتاجها من خلال عمليات التحليل المالي (اللوزي، 1997، ص201).

1. التقارير

تعد التقارير من الأدوات المهمة التي تستخدم في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي، فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى

- كفاءة هذا العمل، كما تعتبر من أدوات الرقابة المصرفية باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة للبنك، وكذلك بين البنك وفروعه.
- ومن الخصائص التي ترفع من فاعلية التقارير كأداة رقابية أو كأداة تستخدم في عمليات التقييم:
- دقة المعلومات التي تحتويها التقارير وتكاملها.
 - توفيرها في الوقت الملائم.
 - البساطة والوضوح في العرض بما يسهل فهمها من قبل الإدارة أو المقيم للعمل.

2. المؤشرات الكمية

تعتبر المؤشرات الكمية المستنتجة من تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة المصرفية، يمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغير الزمني لها، وكذلك إجراء عمليات مقارنة الأداء المصرفي مع أداء البنوك الأخرى، للحكم على كفاءة الأداء في البنك موضع التقييم، وتحليل أسباب الانحرافات في حال وجودها، بالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه و آلية علاجه.

وبغية الاستفادة القصوى من المؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك لا بد من مراعاة الجوانب الآتية: (فهد، 2009، ص39-40)

1. أن تعطي المؤشرات المالية مدلولاً منطقياً في تفسيرها وتطبيقها.
2. أن لا يتم الاعتماد على مؤشر واحد في تقييم الأداء مهما تكن أطراف ذلك المؤشر، بل لا بد من تعزيزها بمؤشرات مالية أخرى، بحيث تؤكد النتيجة وتساهم في عملية التقييم.
3. أهمية وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والمؤشرات المالية المستخدمة، فمقارنة أي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبة ليس لها معنى ولكن مهارة المقوم أو المحلل تظهر في اختبار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيراً لأغراض التقييم.
4. إن المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيرة ما لم تكن مقرونة بمعايير أو نسب معيارية.

ويبقى استخدام المؤشرات المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء في البنوك مرهونا بمدى قدرتها على توصيل دلالات علمية معينة ومعان تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات والايجابيات المصاحبة لعمل البنوك.

هيكل المؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم. ومن المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في البنوك، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا هي:

1- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

تحرص البنوك قدر استطاعتها على تلبية رغبات عملائها المودعين والمقترضين في السحب والإيداع، وخشية أن تفاجأ بموجات من السحب قد تعجز عن مواجهتها إذا ما توسعت في سياسة الإقراض، فهي تعمل على توفير جانب من مواردها المالية على شكل نقد سائل، وبالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع تدفع البنوك بسببها فوائد لأصحابها، فإنها تتحمل عبء تلك الفوائد في نظير المحافظة على سمعتها المالية. وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلا بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك لمخاطر مالية. وهناك مؤشرات للسيولة عدة، من أهمها: (فهد، 2009، ص 61-63).

أ- السيولة النقدية (Cash Liquidity Ratio)

السيولة النقدية = (النقد في الصندوق/ إجمالي ودائع العملاء): تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء، ويتم حساب السيولة النقدية في الخزائن والصناديق والصراف الآلي بشكل يومي لكل فرع وللبنك بصفته وحدة واحدة. ولقد حددت سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة النقدية بـ (4%) لكل عملة و(7%) لإجمالي العملات.

ب- نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)

نسبة السيولة القانونية = [(النقدية + شبه النقدية)/إجمالي الودائع]: وتعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من لدن المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية. والمقصود هنا بشبه النقدية هو (النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصارف ولدى سلطة النقد التي تستحق خلال شهر وسندات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، إضافة إلى ودائع العملاء الجارية والآجلة وأرصدة المصارف وأرصدة سلطة النقد التي تستحق خلال شهر).

ولقد حددت سلطة النقد الحد الأدنى للسيولة القانونية بان لا يقل عن (25%) ويتم حساب النسبة بشكل شهري.

ويوضح جدول (2.1) مؤشرات السيولة:

جدول (2.1)

مؤشرات السيولة

الصيغة	اسم المؤشر	مسلسل
النقدية / إجمالي ودائع العملاء	السيولة النقدية	1
[(النقدية+شبه النقدية)/إجمالي الودائع]	نسبة السيولة القانونية	2

الجدول من إعداد الباحث

2- مؤشرات الربحية Profitability Ratios

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.

ويندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي: (فهد، 2009، ص58-61).

أ- نسبة هامش الربح (Profit Margin)

نسبة هامش الربح = (هامش الربح/إجمالي الموجودات): إذ أن هامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، وبالعكس.

ب- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات (Net Profit To Total Income)

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = (صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الإيرادات): تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

ج- معدل العائد على الودائع (Return On Deposits)

معدل العائد على الودائع = (صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الودائع): يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب.

د- معدل العائد على الموارد (Return on resources)

معدل العائد على الموارد = [صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الودائع+حق الملكية]: إن هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء أكانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح المتحقق، وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

ه- معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity- ROE)

معدل العائد على حق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضرائب/حق الملكية): يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، (Bjornsdottir, 2010, p17). ويعمل البنك دائماً على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها البنك.

و- معدل العائد على إجمالي الموجودات (Return On Assets- ROA)

معدل العائد على إجمالي الموجودات = (صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات): يقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، (Jermainis, 2006, p26). وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الأيرادية.

ويوضح جدول (2.2) مؤشرات الربحية:

جدول (2.2) مؤشرات الربحية

الصيغة	اسم المؤشر	مسلسل
هامش الربح/إجمالي الموجودات	هامش الربح	1
صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الإيرادات	صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	2
صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الودائع	معدل العائد على الودائع	3
[صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الودائع+حق الملكية]	معدل العائد على الموارد	4
صافي الأرباح بعد الضرائب/حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	5
صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات	معدل العائد على الموجودات	6

الجدول من إعداد الباحث

3- مؤشرات النشاط Activity Ratios

تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في استثمار موارده المتاحة، ومن أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة البنك هو تميزها في استخدام الاستثمارات المختلفة لتحقيق الإيرادات، بعبارة أخرى إن الأداء السليم والمقبول للإدارة هو تحقيقها لذلك الأداء الناجح الذي ينتج عن الاستثمار الأمثل في الموجودات وبالتالي في توليد الإيرادات، وعلى وفق مفهوم كفاءة الأداء هنا يتوقع أن يكون هناك نوع من التوازن المناسب بين الاستثمار في الموجودات والإيرادات، بمعنى آخر يتوقع أن تستجيب الإيرادات بالزيادة عند كل إضافة استثمارية جديدة في حجم الموجودات أو في أي فقرة من فقراتها الأساسية ومن أهم نسب النشاط هي: (الصابر، 2005، ص 23).

أ- معدل استثمار الودائع (Deposits Investment)

معدل استثمار الودائع = (الاستثمارات + قروض / إجمالي الودائع): وهي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات.

ب- نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع (Loans to deposits)

نسبة القروض إلى الودائع = (القروض / إجمالي الودائع): وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويعتبر

ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه (طالب، ومشهداني، 2011، ص85)

ج-معدل توظيف الموارد (Resources Utilization)

معدل توظيف الموارد = (الاستثمارات/حقوق الملكية + الودائع): تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل (شاهين، ومطر، 2011، ص858).
ويوضح جدول (2.3) مؤشرات النشاط:

جدول (2.3)

مؤشرات النشاط

الصيغة	اسم المؤشر	مسلسل
[(الاستثمارات + قروض) / الودائع]	معدل استثمار الودائع	1
القروض أو التمويل / الودائع	القروض أو التمويل إلى الودائع	2
[(الاستثمارات/حقوق الملكية+الودائع)]	معدل توظيف الموارد	3

الجدول من إعداد الباحث

4- مؤشرات السوق Market Ratios

تستخدم هذه النسب لتقييم أداء الشركات المساهمة ومعرفة اتجاهات الأسعار السوقية لأسهم الشركة، حيث تستخدم قائمتي الدخل والمركز المالي لاستخراج هذه النسب (سواقد، 2005، ص60). أيضا تسمى هذه النسب بنسب التقييم أو نسب إعادة الاستثمار وتبرز أهمية هذه النسب من شكلها الذي يربط بين القيمة السوقية للسهم العادي وعوائده المتوقعة في المستقبل وقيمتها الدفترية. وبهذا الشكل فهي تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به ملاك المنشأة والمستثمرين فيها من خلال تقييمهم للأداء الماضي والأداء المستقبلي لمنشأة الأعمال وتحديد إمكانية الاستثمار فيها. ومن أهم نسب السوق هي: (الزبيدي، 2000، ص228).

أ- نسبة الربح لكل سهم (Earning Per Share- EPS)

نسبة الربح لكل سهم = (الربح بعد الضريبة/عدد الأسهم العادية): وتشير إلى النسبة المخصصة من أرباح الشركة لكل سهم عادي (Sheikh Waqas, 2009,p34-35). وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، حيث تعكس شكل الأداء الذي مارسته ادارة المنشأة لتعظيم مركز قوتها في السوق، وزيادة النسبة لا بد وان تعطي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين وحملة الأسهم وتكون المنشأة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي.

ب- نسبة سعر السهم إلى الأرباح (Price/Earning Ratio- P/E)

نسبة سعر السهم إلى الأرباح = (سعر السهم السوقي/الربح لكل سهم): ويقصد بها نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى الربح لكل سهم، وهذه النسبة تقويمية وتعد من المؤشرات المهمة في سوق الأوراق المالية، وتكتسب أهميتها من كونها تعكس حالة التفاوض والتشاؤم بشأن أسعار الأسهم، ومضمون هذه النسبة يعني عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع (الزبيدي، 2000، ص 230-231). ويتم الإشارة إلى نسبة السعر إلى الربح في الشركة أحيانا بالمضاعف www.p-s-e.com بتاريخ 2011/05/12.

ج- القيمة السوقية للقيمة الدفترية (Market to Book Value)

القيمة السوقية للقيمة الدفترية = (القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية للسهم): تبين تقييم المستثمرين لسهم الشركة مقارنة بقيمته الحقيقية في الدفاتر، وهو مؤشر يبين مدى ثقة أو عدم ثقة المستثمر بالشركة نفسها.

وتعرف القيمة أو التكلفة الدفترية بأنها قيمة السهم المكتتب والمصرح بها عند الإصدار مضافا إليها حصتها من الأرباح أو الخسائر المتراكمة، وتقيّم نتيجة هذه النسبة بعدد المرات. وتقارن هذه النسبة سعر سهم الشركة المساهمة السوقي بقيمة سهمها الدفترية ويمكن للمستثمر حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حقوق المساهمين (الأصول-الخصوم) على عدد أسهم الشركة المصدرة www.p-s-e.com بتاريخ 2011/05/12.

ومن الواضح بأنه كلما زادت هذه القيمة دل ذلك على الثقة التي يوليها المستثمرين للشركة والتي تكون ناتجة عادةً عن النمو الحقيقي في المبيعات والأرباح منذ فترات ليست بقصيرة، بالإضافة إلى كون الشركة حاصلة على تصنيف جيد من قبل مؤسسات التقييم الدولية، وان كان غير ذلك فان ارتفاع هذه القيمة يعتبر ارتفاع وهمي وغير مبرر.

د- معدل دوران السهم (turnover ratio)

معدل دوران السهم = (عدد الأسهم المتداولة/عدد الأسهم المكتتب بها): تقيس هذه النسبة بصفة أساسية مدى توافر أوامر الشراء والبيع على السهم في فترات التداول، أو بمعنى آخر درجة سيولة السهم في السوق المالي.

ويعد معدل دوران الأسهم من أهم المؤشرات التي يجب أن يأخذها المستثمر في الاعتبار قبل اتخاذ قرار الاستثمار بالأوراق المالية، كما يعد أحد معايير المفاضلة بين الأسهم المدرجة في السوق. وكلما زادت معدلات التداول على السهم ارتفعت سيولته بما يتيح فرصاً للمستثمرين للدخول والخروج من هذا السهم متى أرادوا، حيث تؤدي السيولة إلى توفير فرص أوسع للشراء والبيع وتزيد من الجاذبية الاستثمارية له. ويوضح جدول (2.4) مؤشرات السوق:

جدول (2.4)

مؤشرات السوق

مسلسل	اسم المؤشر	الصيغة
1	نسبة الربح لكل سهم	الأرباح بعد الضرائب/عدد الأسهم
2	نسبة سعر السهم إلى الأرباح	سعر السهم السوقي/الربح لكل سهم
3	القيمة السوقية للقيمة الدفترية	القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية للسهم
4	معدل دوران السهم	عدد الأسهم المتداولة/عدد الأسهم المكتتب بها

الجدول من إعداد الباحث

من خلال ما سبق تبين بان عملية تقييم الأداء المالي للبنوك يمكن أن تتم من خلال عدة أدوات وعدة معايير لقياس الأداء، تعتبر المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم نظرا لإمكانية الربط بين عدة بنود وبالتالي توفير معلومات تفصيلية عن أماكن الانحرافات في حال وجودها، إضافة إلى إمكانية اختيار المؤشرات التي تتناسب مع مجموعتي الدراسة (البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية) واستبعاد غير الملائم منها والتي لا تتوافق مع طبيعة عمل بعض البنوك بالنظر إلى مبادئها وأفكارها والأسس التي تقوم عليها، كما تعتبر المعايير القطاعية من انسب المعايير التي تلائم موضوع الدراسة نظرا لكونها قائمة على المقارنة بين مجموعة تجمع بينهما خصائص مشتركة.

الفصل الثالث

تحليل هيكل الموارد واستخداماتها

لدى البنوك الإسلامية

والبنوك التقليدية

الفصل الثالث

تحليل هيكل الموارد واستخداماتها لدى البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تمهيد:

المبحث الأول: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية
أولاً: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية
ثانياً: مصادر الأموال لدى البنوك التقليدية

المبحث الثاني: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية
أولاً: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية
ثانياً: استخدامات الأموال لدى البنوك التقليدية

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الفلسطيني
أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني
ثانياً: الخدمات التي تقدمها البنوك الفلسطينية
ثالثاً: مجالات تطوير أداء البنوك الفلسطينية

الفصل الثالث

تحليل هيكل موارد واستخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية

تمهيد:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية والمهمة في المجتمعات المعاصرة، لما له من دور بارز في تنمية الاقتصاد، ولمساهمته في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره من جهة، ومحاربة الاكتناز وتحقيق منافع المدخرين من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه بان قيام البنوك بأنشطتها ووظائفها بمستوى عالٍ من الكفاءة سينعكس إيجاباً على أدائها مما يتطلب من هذه البنوك أن تعمل على الرفع من مستوى كفاءتها بشكل دائم وتبسيط إجراءات سير عملها ومحاولة الارتقاء بمستويات أدائها، وذلك لتحسين وتطوير خدماتها المصرفية وتحقيق احتياجات ورغبات عملائها.

وتشكل البنوك الإسلامية والتقليدية في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن نمو واتساع هذا النشاط يؤدي إلى زيادة أهمية تلك البنوك واتساع مجال نشاطها وتعدد خدماتها (عبدو، 2009، ص1).

ويتناول الباحث في هذا الفصل:

- المبحث الأول: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية.
- المبحث الثاني: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية.
- المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الفلسطيني

المبحث الأول

مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية

في إطار سعيها لتحقيق الأرباح تهتم كافة البنوك سواء الإسلامية منها أو التقليدية بتنمية مواردها المالية اللازمة لتمويل عملياتها المصرفية. ويمكن تقسيم المصادر التي يمكن للبنوك من خلالها أن تحصل على مواردها المالية إلى مصادر داخلية وخارجية:

أولاً: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية

1- المصادر الذاتية (الداخلية)

وهي المصادر التي تعود إلى أصحاب البنك أي المالكين له وتتكون من: (رجب، 2008، ص36-38).

أ- رأس المال

يتم الحصول على رأس المال من الموارد التي تتجمع نتيجة المساهمة في البنك من قبل المساهمين، وهو ما يتم دفعه أي رأس المال المدفوع، ويعتبر رأس المال مهماً في عمل البنوك لأنه يحقق ما يلي: (خلف، 2006، ص192-193).

- توفير التمويل اللازم للبنك في المراحل الأولى لإنشائه لممارسة عمله ونشاطاته حيث أن في بداية حياة المشروع لا يوجد الوقت الكافي للبنك للحصول على موارد تمويل خارجية.
- يعتبر رأس المال مصدر التمويل الأساسي في تكوين الأصول الثابتة للبنك مثل آلات، أثاث، أبنية، أجهزة إلى غير ذلك، حيث أن من غير الممكن الاعتماد في تمويل تكوين الموجودات الثابتة على المصادر الخارجية للتمويل.
- أن رأس المال يوفر الأمان والحماية المطلوبة للمودعين، وعادة يتم تحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع بموجب القوانين ذات الصلة بعمل البنوك، وكلما زادت هذه النسبة كلما وفرت أماناً وثقة أكبر لدى المودعين في البنك، ويحصل العكس عندما تنخفض هذه النسبة، لذلك ينبغي أن لا تقل عن حد معين كأن تكون نسبة رأس المال إلى الودائع هذه 10 و 15 % سواء تم تحديد هذا الحد بالقانون أو نتيجة الممارسة العملية للبنك، والتي تعتمد على طبيعة الودائع وحسب أشكالها، وحركة الإيداع فيها والسحب منها، وسرعة هذه الحركة وانظمامها.

- إن رأس المال الخاص يوفر الضمان اللازم لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في ممارسة عمله ونشاطه، سواء كانت الخسائر التي قد تتحقق نتيجة عوامل ترتبط بالبنك ذاته في إدارته وممارسة عمله، أو في العوامل التي تحكم هذا العمل، مثل الحالة الاقتصادية العامة التي يعمل البنك في إطارها والتي منها حالات الانكماش والكساد في الاقتصاد والتي يمكن أن تؤثر سلباً على عمل البنك ونشاطاته بالشكل الذي يلحق به خسائر يتم امتصاصها من خلال الاعتماد على رأس المال، ودون أن تمتد هذه الخسائر إلى ودائع المودعين.

ب- الاحتياطات

تحتفظ البنوك بجزء من أرباح السنوات السابقة على شكل احتياطات مالية لتعزيز رأس المال ولمواجهة المخاطر المالية المستقبلية، ولزيادة الثقة لدى المودعين بمتانة الوضع المالي للبنك، ومن أنواع الاحتياطات: (عثمان، 2009، ص40).

▪ احتياطي قانوني (إجباري)

ينص عليه القانون أو تعليمات البنك المركزي أو أنظمتها، ويكون نسبة من الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية للبنك، ويتم التصرف به وفق التعليمات المحددة من البنك المركزي، وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

▪ احتياطي اختياري

تقرره الهيئة العامة لمساهمي البنك، ويحتفظ به من الأرباح السنوية لتعزيز رأسمال البنك، وقد تختلف النسبة سنوياً، وذلك بحسب قرارات الهيئة وفقاً لمقدار الأرباح المحققة والأوضاع الاقتصادية السائدة.

▪ الاحتياطي العام

وهو الذي يفتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها البنك زيادة عن الاحتياطي القانوني والاختياري.

وعادة فإن القوانين التي تحكم عمل البنوك تتضمن أسس وقواعد لتكوين الاحتياطات، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة تحددها القوانين من رأس المال للبنك. وهذه الاحتياطات تعتمد على عوامل كثيرة: (رجب، 2008، ص38).

- مدى تحقيق البنك للأرباح التي يمكن أن تستقطع جزء منها لتكوين الاحتياطات.

- مدى حرص البنك على قوة ومثانة وسلامة مركزه المالي.
- سياسة البنك في إجراء التوسعات بزيادة رأسماله من خلال هذه الاحتياطات وذلك عندما تسمح ظروف البنك والحالة العامة في الاقتصاد بمثل هذا التوسع والتطور في عمله.

ج- الأرباح المحتجزة

وهي جزء من الأرباح التي يتم احتجازها لإعادة استخدامها لدعم المركز المالي للبنك وتقويته، ويتم الاحتفاظ بها من أجل استخدامها في نهاية الأمر في زيادة رأس مال البنك لإجراء التوسع والتطور في أعماله ونشاطاته، ولا يتعارض احتفاظ البنوك الإسلامية بجزء من الأرباح مع أحكام الشريعة الإسلامية نظرا لكون البنك الإسلامي يعمل مضاربا بأموال المودعين، وهذا يتيح له احتفاظه بجزء من الأرباح المحققة لمواجهة الحالات التي يمكن أن تواجهه عند ممارسته لعمله ونشاطه، وبالذات في الظروف غير العادية.

2- المصادر الخارجية

وهي المصادر المالية التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير أصحاب المشروع المالكين له، وعادة تعتمد المؤسسات المصرفية ومنها المصارف الإسلامية على هذه المصادر بشكل أساسي في ممارسة عملها ونشاطها وبخاصة الاستثمارية منها، وتحل المصادر الخارجية أهمية كبيرة في عمل المصارف لأنها تمثل النسبة الأكبر في مواردها وفي موجوداتها. ويتمثل هيكل المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية بما يلي:

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب)

وهي الودائع التي تُحفظ في البنوك لغرض حمايتها من السرقة أو الهلاك، أو لغرض تسهيل المعاملات التجارية والمصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها، لذلك فهذه الحسابات ليس هدفها الاستثمار.

وتقبل البنوك الإسلامية الودائع الجارية من العملاء مثلها في ذلك مثل البنوك التقليدية، ولا تقوم البنوك الإسلامية بإعطاء أي أرباح على تلك الودائع، ولا يحق لأصحاب الودائع الجارية المطالبة بأية نسبة من الأرباح التي تجنيها تلك البنوك (Shahdani, 2007, p4).

وقد أثير حول هذه الحسابات العديد من المشكلات التي تتعلق بوضعها القانوني وما إذا كانت تعتبر عقد وديعة بالمعنى المعروف شرعا (أي عقد أمانه) أم عقد قرض، فإذا كانت عقد وديعة

فليس من المقبول شرعاً استخدام الوديعة لأنها ليست مضمونة من قبل المودع إليه (البنك)، وإذا خالف البنك ذلك وجب عليه ضمان رد قيمتها، وإذا اعتبرت هذه الحسابات بمثابة عقد قرض فهي بذلك تشبه الحسابات الجارية في البنوك التقليدية ويحق للبنك استخدامها مع ضمان رد قيمتها عند المطالبة بها.

وعليه يمكن القول أنه إذا استخدم البنك الأموال المودعة لديه (الحسابات الجارية) كان له الحق في عوائد استثمارها حيث تقع عليه مسؤولية ضمان ردها وإرجاعها إلى أصلها دون نقص حتى ولو تعرضت للخسارة، وبالتالي يتم إضافة قيمة هذه الأموال إلى قاعدة رأس المال التي يساهم فيها مساهمي البنك، أي أن عوائد هذه الحسابات تعود إلى البنك وليس للمودعين أصحاب تلك الحسابات (شاهين، 2005، ص320).

وتتميز الودائع الجارية بسمات عديدة منها: (رجب، 2008، ص40-41).

- يحق للمودع طلب هذه الودائع في أي وقت في حدود مقدار رصيده فيها وباستخدام وسائل السحب المعروفة من سحب بشيكات أو السحب النقدي الخطي أو أوامر التحويل أو استخدام بطاقة الصراف الآلي.
- لا تشارك في الأرباح، وبالتالي فإنها لا تتحمل أية مخاطر لأنها تستحق الدفع حين الطلب.
- يمكن لصاحب الحساب أن يتفق مع البنك على تسديد كافة نفقاته ومصروفاته بواسطة هذا الحساب من خلال تخويل المصرف القيام بذلك، وقد يتم هذا مقابل عمولة معينة أو ثمن مقابل هذه الخدمة مع تخويل المتعامل للمصرف الإسلامي القيد على حسابه أية مصاريف أو نفقات تنجم عن المعاملة المطلوبة.
- إن صاحب الحساب ملزم بعدم سحب ما يزيد عن رصيد حسابه الدائن.

ب- الودائع الاستثمارية العامة

وهي أوعية استثمارية ومنتجات مصرفية يقوم البنك بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه، ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل البنك الذي يقوم بتسليم أصحابها دفاتر خاصة بهم توضح من خلالها ملكيتهم لهذه الحسابات، وتبين المبالغ المودعة والمسحوبة وأرصدة الحسابات وتعتبر حسابات البنك هي المرجع والبينة القاطعة لإثبات الرصيد وحركة حسابات أصحاب هذه الودائع.

وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويندرج تحت الودائع الاستثمارية عدة أنواع: (المشراوي، 2007، ص 46-49).

▪ ودائع التوفير

وهي حسابات استثمارية ذات مبالغ بسيطة، تقوم البنوك بتقديمها لتشجيع صغار المودعين، وتشارك هذه الحسابات في نتائج الأرباح السنوية للبنك بجميع فروعها سواء بالربح أو الخسارة، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع في العادة نسبة ربح اقل من النسبة التي يتقاضاها أصحاب حسابات الاستثمار.

وتشتهر البنوك التقليدية وبعض البنوك الإسلامية بتقديم الجوائز النقدية والعينية التشجيعية لأصحاب هذه الحسابات، وتمتاز أيضا بالزيادة المستمرة في إيداعاتها وبصغر حجم أرصدها وكثرة عدد حساباتها. ويوجد بعض الشروط لودائع التوفير، منها: (رجب، 2008، ص 42).

- تفرض بعض البنوك الإسلامية فترة معينة لبدء مشاركة الأموال المودعة في حسابات التوفير في الأرباح، كأن تكون في بداية الشهر الذي يلي الإيداع، وكذلك تفرض عدم المشاركة في الأرباح للشهر الذي يتم سحب المبلغ فيه.
- تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحديد حد أدنى لفتح الحساب، وقد تقرر عدم المشاركة في الأرباح إذ قل المبلغ عن الحد الأدنى مع افتراض معرفة أصحاب الحسابات بذلك.
- يحق لصاحب الحساب سحب أي مبلغ ضمن حدود وديعته في هذا الحساب، وقد تشترط بعض البنوك الإسلامية مبلغ السحب، فإذا زاد عن حد معين على المودع إخبار البنك قبل فترة معينة من السحب.
- يكون السحب من حساب التوفير مستمراً وذلك لحاجة المودع إليها فهذا يجعل سيولتها مرتفعة، وبالتالي فإن بعض البنوك الإسلامية تخفض من النسبة من حسابات التوفير التي تدخل في المشاركة في الأرباح كأن تكون 50% وذلك لكون أن حسابات التوفير لا تمثل ودائع مقيدة.

▪ ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين

وهي حسابات يقوم البنك بتقديمها للراغبين من عملائه بالمشاركة في الاستثمار في البنوك الإسلامية، وتكون مدد هذه الحسابات عبارة عن ودائع شهرية أو ربع سنوية أو نصف

سنوية أو سنوية. ويمكن قبول الودائع عادة في أي يوم من أيام السنة، ولا يجوز السحب من هذه الودائع خلال فترة الإيداع المتفق عليها بين البنك والمودع، ويطلق على الوديعة اسم " وديعة مربوطة "، وفي حال الاضطرار لسحب الوديعة، أو أي جزء منها قبل تاريخ استحقاقها، فإنها في العادة تفقد نصيبها من الأرباح ويطلق على هذه الحالة ما يعرف بمصطلح " كسر الوديعة ". وتشترط بعض البنوك حداً أدنى لفتح حسابات الاستثمار لعملائها، وتجدد الودائع الاستثمارية تلقائياً في تاريخ استحقاقها إذا لم يتم العميل بسحبها، أو إخطار البنك بعدم رغبته في تجديدها، وتمتاز هذه الحسابات بكون حجم أرصدها وأهميتها للبنك.

▪ ودائع الأجل بإخطار (باشعار)

وهي نفس ودائع الأجل سابقة الذكر إلا أنها تختلف عنها في آلية السحب منها، بحيث يتوجب على صاحب الوديعة إخطار البنك خطياً برغبته في عملية السحب من هذه الوديعة، ويتم الإخطار من قبل العميل صاحب الوديعة قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين البنك والمودع، حيث يقوم المودع خلالها بإخطار البنك برغبته في سحب وديعته أو جزء منها.

▪ شهادات الإيداع الاستثمارية

تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في البنوك الإسلامية، ويمكن اعتبار هذه الشهادات بمثابة أوراق مالية شبيهة بشهادات الاستثمار التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، لكنها لا تعطي فائدة ثابتة بل تعطي عائداً من الأرباح التي تحققها أعمال البنك الإسلامي المصدر لها.

▪ ودائع الاستثمار المخصص

وهي حسابات تقوم البنوك بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقاً، ويتلقى البنك عمولة محددة بصفته مضارباً، ويقوم البنك بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق وعلى ضمانات أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع، وفي حالة الربح المتحقق فإنه يوزع بين أصحاب الودائع والبنك المضارب بالنسب المتفق عليها والتي تحدد مسبقاً عند فتح الحساب، أما في حالة حدوث خسارة فإن الخسارة يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار المخصص بالكامل بشرط عدم تقصير البنك الإسلامي.

3- صندوق الزكاة ومصادر الأموال الخيرية

يعتبر صندوق الزكاة والأموال الخيرية من المصادر الهامة بالنسبة للبنوك الإسلامية، وهي مصادر خاصة بالبنوك الإسلامية وغير متوفرة للبنوك التقليدية، ويستطيع البنك تجميع هذه الأموال من خلال ما يلي: (Abd El-Fattah, 2004, p22-23).

- الزكاة الشرعية على حقوق المساهمين.
- الزكاة المقدمة من مالكي حسابات الاستثمار.
- الزكاة المقدمة من الأفراد.
- المنح والتبرعات.

وتستخدم الزكاة كمصدر من مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لإبراز الدور الاجتماعي للبنك، حيث تمكنها من تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية في عدة مجالات مختلفة مثل:

- تقديم الدعم للطلبة.
- التبرع للمساجد.
- دفع الأموال للأفراد.
- بعض الأنشطة الإسلامية مثل حفظ القرآن الكريم والأحاديث.
- الجمعيات الخيرية المسجلة.
- العيادات الطبية في المناطق الشعبية.

ثانياً: مصادر الأموال لدى البنوك التقليدية

تقسم مصادر التمويل في البنوك التجارية إلى مجموعتين رئيسيتين هما المصادر الداخلية (الذاتية) والمصادر الخارجية.

1- المصادر الداخلية

ويقصد بالمصادر الداخلية أموال البنك الخاصة والتي تساوي الفرق بين موجودات البنك ومطلوباته، وتتكون من العناصر التالية: (موسى، وآخرون، 2009، ص101).

أ- رأس المال المدفوع

ويمثل القيمة الاسمية للأسهم المكتتب بها والمدفوع قيمتها، والتي هي ملك المساهمين وهي أسهم عادية لها قيمة اسمية موحدة.

ب- الاحتياطات

وهي عبارة عن أموال يقطعها البنك من أرباحه ويقوم بتجنيبها ليستخدمها في الحالات القهرية أو الاضطرارية أو التوسعية، وهي تنقسم إلى: (موسى، 2010، ص17).

▪ احتياطي إجباري أو قانوني

وهو نسبة مئوية يقطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري، وفي الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى البنك يقطع تلك النسبة حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل.

▪ احتياطي اختياري

وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بان يقطع نسبة من صافي الربح كل عام وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هو تدعيم المركز المالي للبنك لكسب ثقة المتعاملين، والآخر لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك.

▪ الاحتياطي العام

وهو احتياطي آخر يقطعها البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها البنك زيادة عن الاحتياطي القانوني والاختياري.

ج- الأرباح المحتجزة

وهي أرباح غير موزعة حيث يقطع البنك جزء من أرباحه للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات) على شكل أرباح مدورة وغير موزعة ويستطيع البنك توزيعها على حملة الأسهم متى يشاء.

2- المصادر الخارجية

ويقصد بالمصادر الخارجية الأموال التي يحصل عليها البنك من خارج نطاق أمواله الخاصة وتشمل التالي: (موسى، وآخرون، 2009، ص102-103).

أ- الودائع

تعتبر الودائع بشكل عام المصدر الرئيسي لأموال البنك التجاري، حيث نشأت فكرة البنوك معتمدة على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصرفية، ويستند نظام الودائع بصفة أساسية على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي بما يوفره من أنظمة رقابية تجنب المودعين مخاطر ضياع

أموالهم أو تعرضها للسرقة أو الحريق، وتضمن لهم الحصول على أموالهم أو جزء منها عند الطلب أو عند الاستحقاق.

وتعتبر الودائع العنصر الوحيد في ميزانية البنك والتي تميزه بشكل واضح عن الأنواع الأخرى لمنشآت الأعمال، إذا أن قدرة إدارة البنك وموظفيه على الحصول على حسابات التوفير والحسابات الجارية من منظمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياس مهم لمدى رضا العملاء عن البنك، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض البنك و استثماراته التي يهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية.

ويمكن تقسيم الودائع إلى أنواع كثيرة وذلك حسب تنوع وطبيعة وظروف كل عملية، إلا أن الودائع تنقسم وفقاً لهيكلها - وهو التقسيم الشائع - والذي يستخدم كأساس للمقارنة على المستوى المصرفي العالمي إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: (الزبيدي، 2002، ص106-107).

▪ الودائع الجارية (تحت الطلب)

وهي أكثر الحسابات انتشاراً، حيث يقوم العميل بالدفع بالحساب نقداً، أو بأية وسيلة دفع أخرى، بينما يتم السحب عادة بموجب شيكات صادرة من قبل العميل أو بأمر سحب عند الطلب، وقد استحدثت البنوك العديد من الخدمات المتعلقة بخدمة هذه الودائع مثل قيامها نيابة عن العميل بسداد كافة التزاماته الدورية وتسهيل مهمة العميل في الإيداع والسحب في غير أوقات العمل الرسمية (خدمة بطاقة الصراف الآلي ATM) ويجب أن يكون هذا الحساب ملائماً لمصلحة العميل بشكل دائم باستثناء حالة وجود ترتيبات مع البنك لكشف الحساب فوق الرصيد المودع لديه. وغالباً لا يتم دفع فوائد على هذه الحسابات نظراً لطبيعتها حيث تكون أرصدها معدة للدفع دوماً وفوراً.

▪ الودائع الثابتة

وتقسم الودائع الثابتة إلى نوعين أساسيين هما:

- **الودائع لأجل:** تُودع هذه الودائع لأجل زمني يتم الاتفاق عليه بين العميل المودع والبنك عند فتح الحساب لدى البنك، وبعض البنوك تحدد المبلغ أو الحد الأدنى من المبلغ لهذا النوع من الوديعة، ويحتسب عليها فوائد حسب السعر المحدد والذي يتناسب مع مدة ربط الوديعة وحجم مبلغها والتعليمات والقوانين المعمول بها، وفي حال قيام العميل بسحب الوديعة أو جزء منها قبل الاستحقاق تُخفّض الفوائد المتفق عليها.

- **الودائع لأجل بإخطار (الخاضعة لإشعار):** لا يتم سحب هذه الودائع إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابل يدفع البنك فائدة عن هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل من الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل، وتعتبر الودائع بإخطار حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري.

▪ **ودائع الادخار (التوفير)**

هي إحدى وسائل تجميع المدخرات، حيث تتميز بصغر حجمها وكثرة حساباتها واطراد نموها، ويناسب هذا النوع من الودائع الأفراد الذين يسعون إلى العائد بدون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت، كما وتوجد أنواع أخرى من حسابات التوفير والتي تتضمن إلى جانب منح الفائدة عنها إعطاء أصحابها جوائز إلا أن الفوائد عليها تكون أقل من الفوائد التي تدفع للودائع بدون جوائز.

ب- **المصادر الخارجية الأخرى**

يمثل الاقتراض المصدر الثاني من مصادر التمويل الخارجية للبنوك التجارية، فرغم أن البنوك هي عادة ما تقوم بمنح الائتمان والإقراض إلا أن هذا الأمر لا يتعارض مع قيام البنك نفسه باللجوء إلى الاقتراض من الغير، إذا كانت لديه التزامات ملحة وتستوجب السداد، والبنك له الحق في اللجوء إلى مصادر مختلفة للاقتراض وفق الأنظمة والقوانين السارية في الدولة محل ترخيصه، وتتنوع هذه المصادر لتشمل الاقتراض من البنوك المركزية والبنوك التجارية الأخرى وبيوت المال، ويتوقف تحديد الجهة المقرضة على عدة عوامل منها طبيعة القرض ونسبة الفوائد المطلوبة ومدى الحاجة له والمدة الزمنية اللازمة للحصول عليه والأوضاع المالية للبنك.

من خلال ما سبق يتضح لنا بان كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تمتلك مصادر داخلية للأموال تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة كما لديها أيضا مصادر خارجية تتمثل في الودائع الجارية والاستثمارية، إضافة إلى وجود ودائع الاستثمار المخصص وشهادات الإيداع الاستثمارية في البنوك الإسلامية كمصدر من مصادر الأموال الخارجية، أما البنوك التقليدية فيعتبر الاقتراض من الغير المصدر الخارجي الثاني بعد الودائع.

المبحث الثاني

استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية والتقليدية

أولاً: استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية

لقد أظهرت الممارسات العملية للبنوك الإسلامية أن هذه البنوك تمكنت من خلال أنشطتها المصرفية وآلياتها وأدواتها المستحدثة أن تُدخل في دائرة هذا الأنشطة فئات من المدخّرين وأصحاب المشروعات لم يكن لها نصيب فيه قبل ذلك، وهذه هي فئة المدخّرين الذين يرفضون التعامل بالفوائد ولا يجدون مبررات لفتح حسابات بالبنوك التقليدية، خاصة إذا كانت مدخراتهم متوسطة أو صغيرة الحجم، ولا يستطيع أحد أن يُنكر هذه الحقيقة أمام النمو المتزايد في الموارد المالية التي تتلقاها البنوك الإسلامية من هذه الفئة.

ومن جهة أخرى أتاحت البنوك الإسلامية تمويلاً لم يكن متاحاً من قبل لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة، والذين كانوا دائماً (وفي كل العالم) يعتمدون على مدخراتهم الخاصة والعائلية. إلا أن استمرار نجاح هذه البنوك لن يتحقق إلا بتوافر عوامل ثلاثة تتمثل في الآتي: (عاصي، 2010، ص58-59).

- قيام البنوك الإسلامية بالتطوير المستمر لآلياتها وأدواتها مع ضرورة الإبقاء على هويتها الإسلامية.
- الاستغلال الأمثل لمواردها المالية بما ينعكس على مستويات ومعدلات أرباحها.
- زيادة إسهامها في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والبشري.

هذا ويوجد لدى البنوك الإسلامية أنواع مختلفة من صيغ أو أدوات التمويل التي تمنحها القدرة على تغطية الاحتياجات المتعددة والمختلفة للأفراد والجماعات والمؤسسات، تلك الأدوات تشمل التمويل الاستثماري والتمويل التجاري ودفع القروض (الحسنة) وغيرها من العمليات، ونتناول فيما يلي أهم هذه الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها البنوك الإسلامية: (Abd El-Fattah, 2004, p23).

1- التمويل الاستثماري

تعتمد عقود تمويل الاستثمار على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة وهذا يطبق من خلال ثلاثة طرق وهي:

أ- الاستثمار المباشر

تستطيع البنوك الإسلامية من خلال الاستثمار المباشر أن تقدر قيمة المشروع الذي سيكون مملوكاً من قبل البنك والأرباح المتوقعة له، حيث سيقوم البنك باستخدام الاستثمار المباشر لتنفيذ المشروع وإدارته، ويكون المشروع كأحد الأعمال التابعة للبنك وليس ككيان منفصل قانونياً، وفي هذه الحالة التمويل سيكون بشكل تام من البنك.

ب- المشاركة

يوجد بأسلوب تمويل المشاركة طرفين مشاركين أو أكثر بنسب متساوية أو مختلفة، لإعداد مشروع مشترك، حيث يكون الربح والخسارة مرتباً بطريقة محددة سلفاً وفقاً لرأس مال كل منهما، وتستخدم المشاركة في الاستثمار طويل الأجل مثل المشاريع الصناعية والزراعية.

ولقد تبين من واقع الخبرة العملية أن هناك مشكلات تقابل البنوك الإسلامية عند تطبيقها للمشاركة كصيغة من صيغ التمويل، منها: (أبو محييميد، 2008، ص 88).

- عدم توفر الخبرة لدى البنوك الإسلامية في هذا المجال ومجالات التمويل الأخرى.
- القيود المفروضة على البنوك الإسلامية من قبل البنوك المركزية في مجال الاستثمارات طويلة الأجل.
- عدم تفهم المتعاملين مع البنوك الإسلامية لأساليب التمويل الإسلامية بشكل عام.

ج- المضاربة

تتطوي المضاربة على عقد بين طرفين، بموجبه احد الأطراف (رب العمل) يعهد بالمال لطرف آخر يُدعى (مضارب) ليستغل هذا المال بطريقة متفق عليها ثم يقوم بإعادة المال الأساسي والحصة المتفق عليها مسبقاً من الربح لرب العمل ويحتفظ هو لنفسه بالمتبقي من الربح. وتنسم المضاربة بالخصائص التالية: (Badreldin, 2003, p7-8).

- ادارة الأموال المستثمرة في المضاربة من مسئولية المضارب فقط.
- يقوم رب العمل بتقديم الأموال ويقوم المضارب بتقديم الجهد.
- في حالة الربح يأخذ المضارب حصته من الأرباح كنسبة على الأموال المستثمرة متفق عليها سلفاً، أما في حالة الخسارة فيتحمل رب العمل خسارته للأموال ويتحمل المضارب فقط خسارته لمجهوداته، وذلك ما لم تكن هذه الخسارة ناتجة عن سوء تصرف من المضارب أو بسبب إهماله في الإدارة.

- الأصول التي تم الحصول عليها من خلال التمويل بالمضاربة ترجع ملكيتها فقط لرب العمل.

والمضاربة أنواع منها:

■ المضاربة المطلقة

هي التي لا يُقيد فيها المضارب بنوع محدد من التجارة أو بأشخاص محددين يتاجر معهم أو بزمان يزاول فيه النشاط بهذا المال، ويكون للمضارب في هذه الحالة الحرية في تشغيل مال المضاربة بالكيفية التي يراها كفيلة بالمحافظة على هذا المال وتحقيق العائد الملائم، وهذه حالة حسابات الاستثمار العام في البنوك الإسلامية.

■ المضاربة المقيدة

تكون عندما يضع رب المال قيوداً وشروطاً معينة على المضارب على أن تكون هناك مصلحة من جراء وضعها، وهذه القيود والشروط يجب وضعها عند الاتفاق على المضاربة، أو يبقى ذلك ممكناً طالما مال المضاربة مازال نقداً ولم يبدأ المضارب التصرف به، وهذه هي حالة حسابات الاستثمار المخصص في المصارف الإسلامية، وتعتبر صيغة المضاربة المطلقة أنسب لهذه المصارف لأنها تتيح لها مرونة كافية في توظيف الأموال.

2- التمويل التجاري

يعتبر التمويل التجاري من أهم الأدوات المالية المربحة التي تستخدمها البنوك الإسلامية، وذلك لعدم اعتماده على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة، حيث يكون معدل العائد ثابتاً ومحدد مسبقاً ومرتبطة بضمانات، وتقوم البنوك بإضافة نسبة معروفة لسعر الشراء وتكاليف إضافية مرتبطة بهذه العمليات وذلك كهامش ربح، وتكون الأصول المشتراه بمثابة ضمان، ويمكن أن تطلب البنوك عملاء آخرين كضمان إضافي. ويوجد أربع أنواع مختلفة من التمويل التجاري:

أ- المرابحة

تعتبر المرابحة من أكثر صيغ الاستثمار التي تتبعها البنوك الإسلامية، لقلّة المخاطرة فيها وكونها تشكل رافداً أساسياً للتدفقات النقدية الداخلة للبنك الإسلامي، وهي تعتبر احد بيوع الأمانة التي تقوم على قيام البائع بكشف الثمن الذي كان قد اشترى به السلعة لمن يرغب في شرائها منه.

ولبيع المرابحة عدة شروط وعدة صور تتمثل في الآتي: (الخماس، 2007، ص 29-31).

شروط صحة المراجعة

- أن يكون العقد الأول صحيحاً، لأن المراجعة مترتبة على عقد سابق عليها، فإذا لم يكن العقد الأول صحيحاً لم تترتب عليه آثاره الشرعية ومنها التصرف فيما ملك بهذا العقد بالبيع أو غيره.
- العلم بالثمن الأول الذي اشترى به البائع المبيع في العقد الأول.
- أن يكون رأس المال والربح من الأموال المثلية (دراهم، نقوداً).
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، حيث إن الزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً، فإذا اختلفت الجنس فلا بأس بالمراجعة.
- العلم بالربح، لأن الربح بعض الثمن والعلم بالثمن شرط صحة البيوع.
- أن يبين المراجيح للمشتري جميع ما يتعلق بالمبيع وثمانه.

صور بيع المراجعة

■ المراجعة البسيطة

وهي عقد تنحصر العلاقة فيه بين طرفين بائع ومشتري، حيث يقوم البائع ببيع سلعته بمثل الثمن الأول وزيادة لتمثل تلك الزيادة ربحاً له، وهذا يعني وجود السلعة لدى البائع في وقت عملية التفاوض بين الطرفين.

■ المراجعة المركبة

وهي تقديم طلب من طرف شخص إلى شخص آخر بأن يشتري له سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه فيما بعد بربح معين يكون من نصيبه، حيث يدعى الطرف الأول الأمر بالشراء والثاني المأمور بالشراء.

وتنطبق هذه الحالة على ما تقوم به البنوك الإسلامية حالياً، حيث تسمى المراجعة للأمر بالشراء، نظراً لأن هذا النوع من البيوع يتفق مع طبيعة نشاطها باعتباره يجمع بين هدفين من أهداف البنوك الإسلامية وهما: تحقيق الربح من جهة وخدمة عملائها من جهة ثانية، إذ يمكن هذا البيع الأشخاص سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين من الحصول على السلع التي يحتاجون لها قبل توفر الثمن المطلوب لديهم، حيث عادة ما يقومون بدفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد.

وتتصف عملية بيع المراجعة للأمر بالشراء التي تقوم بها البنوك الإسلامية بالآتي: (أبو محييد، 2008، ص76).

- العلاقة فيه تتكون من أطراف ثلاثة هي : البائع والبنك والمشتري.
- المبيع ليس في ملك البنك الذي يطلب منه المشتري السلعة وإنما يعده البنك بشرائها بناءً على طلبه.
- يشتري البنك السلعة لوجود الأمر بالشراء الذي يطلبها ولولا ذلك لم يكن للبنك أي نية بالشراء.

ب- الإجارة

تعتبر الإجارة نظاماً تمويلياً متطوراً للخدمات المصرفية التقليدية، لأنه يتجاوب مع الاحتياجات التمويلية للشركات المنتجة لأحدث الابتكارات من آلات إنتاجية ومعدات، وفي نفس الوقت تقدم الخدمات إلى رجال الأعمال الذين يرغبون في تجديد أصولهم الرأسمالية من خلال عملية استئجار تلك الأصول بدفعات تجارية تتناسب مع قدراتهم المالية على السداد (الخماس، 2007، ص82).

وتعرف الإجارة بأنها تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم (العجلوني، 2008، ص260). أو هي عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكا لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة (عبدو، 2009، ص40).

أو هي عبارة عن عقد إيجار بين طرفين:

الطرف الأول: المؤجر (البنك) الذي يحتفظ بحق ملكية الأصل الرأسمالي المؤجر.

الطرف الثاني: المستأجر الذي سوف يتمتع بمزايا الانتفاع بالأصل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات بدون أن يكون مالكا له.

وتمارس البنوك الإسلامية أنشطة التأجير من خلال ما يلي: (صوان، 2001، ص169).

■ التأجير التشغيلي

وهو التأجير الذي يقوم على تملك منفعة أصل معين للمستأجر خلال فترة زمنية محددة، على أن يتم إعادة الأصل لمالكة المؤجر (البنك) عند نهاية هذه المدة ليتمكن هذا الأخير من تأجيره إلى طرف آخر، وما يلاحظ على هذا النوع أن فترة الإيجار قصيرة الأجل نسبياً، يتحمل خلالها المؤجر المصاريف الرأسمالية للأصل من حيث التأمين، الصيانة... إلخ، في حين يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية الخاصة بهذا الأصل من كهرباء، ماء... إلخ، إضافة إلى دفعه للأقساط الناتجة عن انتفاعه بهذا الأصل، وعادة ما يقوم البنك الإسلامي في هذا النوع من التأجير بامتلاك الأصول لأسباب خاصة أحدها قد يكون نتيجة لطلب السوق عليها بشكل عام وليس بناء على طلب المستأجر.

▪ التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك)

تعتمد هذه الصيغة على تمليك منفعة أصل معين للمستأجر خلال مدة معينة مع وعد المؤجر (المالك) بتمليك ذلك الأصل للمستأجر في نهاية هذه المدة بسعر السوق أو بسعر يحدده معاً أو حتى بدون مقابل، وهذا النوع من التأجير هو المطبق في البنوك الإسلامية، حيث أن البنك يستوفي ثمن الأصل من خلال أقساط الإيجار خلال فترة التأجير، لذا فإن بدل الإيجار في هذا النوع يكون أعلى منه في التأجير التشغيلي، وعادة ما تكون مدة التأجير هنا طويلة نسبياً.

مزايا التأجير التمويلي (المنتهي بالتمليك) (صوان، 2001، ص 168).

بالنسبة للمؤجر (البنك): يحصل من خلال هذه الصيغة على:

- عائد مناسب على أمواله المستثمرة في شراء الأصل.
- حفظ حقوقه فيما يتعلق بملكيته للأصل المؤجر.
- مزايا ضريبية من خلال خصم أقساط اهتلاك الأصل من الربح الخاضع للضريبة.

بالنسبة للمستأجر: فهو يستفيد من هذه الصيغة من خلال:

- تحقيق مزايا ضريبية بدفعه للأقساط الإيجارية التي تعتبر تكلفة يتم تخفيضها من قيمة الربح الخاضع للضريبة.
- التمتع بحق الانتفاع بهذا الأصل إضافة إلى توفير سيولة ذاتية من خلال حصوله على تمويل كامل للأصل المؤجر بما يمكنه من تخفيف العبء على رأس المال العامل لديه.

ج- بيع السلم

وهو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدماً ويدفع بالكامل في الحال. وهنا يتم دفع المبلغ نقداً ولكن يتم تأجيل توريد السلعة المشتراه، ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الزراعية حيث يتم التعامل مع المزارعين الذين يتوقعون الحصول على سلع وفيرة أثناء الحصاد سواء من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم، حيث يمكنهم شراؤها وتسليمها إذا تعثر محصولهم، والغرض الأساسي لهذا الأسلوب هو تلبية المشروعات الزراعية الصغيرة للذين بحاجة إلى تكاليف زراعة محاصيلهم حتى ميعاد جني المحصول. كما تلاءم المنشآت الإنتاجية التي تقوم بإنتاج وحدات إنتاجية كمنتج

نهائي أو وحدات تستخدم في مراحل إنتاجية أخرى لشركات كبيرة مثل إنتاج بعض مكونات السيارات (Alasrag, 2010, p11).

ويطبق بيع السلم في البنوك الإسلامية حيث يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن القرض بفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها تسلم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالاً، ولذلك يكون عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها البنك الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه أيضاً في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته، ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منها (أبو محميد، 2008، ص 95).

د- البيع بالأجل

وهو عكس بيع السلم حيث يعني: (Abd El-Fattah, 2004, p27). قيام البنك بتسليم البضاعة المتفق عليها إلى عميله في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد، ويستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء من هذا الثمن، وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات أو أقساط. والبيع المؤجل يأخذ شكلين:

الشكل الأول: ويكون بدون دفع تكاليف إضافية (ثمن أعلى من السعر نقداً) على الدفعات المؤجلة.

الشكل الثاني: أن يكون سعرين للمنتج، أحدهما للدفع نقداً وسعر أعلى للدفعات المؤجلة، وكلاهما مشروع في الشريعة الإسلامية.

3- الإقراض

من المصادر الرئيسية لإقراض المال هو أموال الزكاة والهبات والتبرعات والعائد على حسابات الاستثمارات الخيرية، وعلى الرغم من أن هذه القروض لا تمثل مصدراً لأرباح البنك إلا أنها تدعم الأهداف الاجتماعية للبنك الإسلامي، حيث لا يعتمد هذا التمويل على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة، والطريقة الأساسية التي تعمل بها البنوك الإسلامية في عملية الإقراض هي تتم من خلال استخدام القرض الحسن.

القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن من القروض ذات معدل العائد الصفري والتي حث القرآن الكريم المسلمين على إعطائها للفئات المحتاجة إليها، ويسمح للبنوك أن تأخذ رسم خدمة من المقترضين وذلك لتغطية المصاريف الإدارية التي تخص القرض، شريطة أن لا يكون رسم الخدمة مرتبط بقيمة المبلغ أو القرض المستحق.

لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يمنع من عملية إقراض الأموال، و فقط الربا هو المحظور في عملية الإقراض، وبالتالي يستطيع الأفراد والشركات اقتراض الأموال بدون فوائد لغايات عدة مثل التعليم والزواج.. الخ، ويعتبر المبلغ المدفوع بواسطة المقرض (البنك) قرض خالي من الفوائد منذ وقت القرض وحتى تاريخ التسوية أو انتهاء الدفع، ويجوز للمقرض (البنك) أن يطلب أصول كضمان على القرض (Gait & Worthington, 2007, p20).

4- أدوات تمويلية أخرى

يوجد بعض الأدوات التمويلية التي تستخدم من قبل البنوك الإسلامية والتي تعتبر من الأدوات الجديدة لتمويل المشاريع مقارنة بتلك الأدوات المستخدمة من قبل البنوك التقليدية، ومن هذه الأدوات:

أ- المزارعة

وهي عبارة عن مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها، والنتائج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية. وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد 75% من احتياجاته الغذائية من الخارج رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة.

ويمكن للبنك أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو التالي: (Alasrag, 2010, p13).

- أن يقوم بشراء أراضي زراعية ثم يدفعها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول.
- أن يقوم البنك بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدا عند جني المحصول.
- توفير آلات زراعية للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة.

ب- المساقاة

تعتبر المساقاة من أنواع الشراكة الخاصة والتي تخصص في المشاريع الزراعية، وهي عبارة عن عقد بين صاحب الأرض وشريك آخر، يقوم الشريك بري الحصاد لمالك الأرض مقابل نسبة من الحصاد.

ويعد هذا النوع من الأدوات الهامة جدا في مشاريع الري الكبيرة لتنمية وتعمير الأراضي الصحراوية والتي يستطيع البنك الإسلامي أن يلعب دورا هاما بها. ويعتمد هذا العقد على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة (Abd El-Fattah, 2004, p28-29).

مزايا صيغ التمويل الإسلامي

يؤدي استخدام الأموال في البنوك الإسلامية عن طريق صيغ التمويل المختلفة إلى تحقيق المزايا التالية: (Alasrag, 2010, p15).

1. باعتباره بديل يقوم على أسس الشريعة الإسلامية يساهم التمويل الإسلامي في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات.
2. القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها أو القيام بتمويلها، وذلك بهدف إقامة مشروعات إنمائية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلاً، مما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات.
3. المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.
4. توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم.
5. تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتتويج مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة.
6. الاعتماد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل.

وعلى الرغم من اعتراف البعض بسلامة وصحة الأساس النظري الذي تستند عليه البنوك الإسلامية، إلا أن هناك انتقادات توجه إليها كونها ليست قادرة على تحقيق أهدافها المرجوة

بسبب بعض الانحرافات في التطبيق. ويمكن تلخيص هذه الانتقادات الموجهة ضد البنوك الإسلامية من خلال النقاط التالية: (Homoud, ND, p96-97).

1. الإفراط في اللجوء إلى صيغة المرابحة في التمويل وإهمال صيغ التمويل الشرعية الأخرى.
2. الاستفادة من أو الاعتماد على سعر الفائدة لتحديد هامش الربح في مبيعات المرابحة.
3. عدم الاكتراث تجاه الجوانب الاجتماعية للتمويل.
4. عدم الاستجابة لمتطلبات التمويل الحكومي.
5. فشل البنوك الإسلامية في إقامة التعاون فيما بينها.

عوامل نجاح البنوك الإسلامية

يمكن استعراض أهم العوامل والأسباب التي تساعد على نجاح البنوك الإسلامية بالاتي: (العليات، 2006، ص35-37).

- 1- الضبط الشرعي الصحيح لمعاملات البنوك الإسلامية، وذلك بمراعاة أحكام وقواعد ومقاصد وأهداف الشريعة الإسلامية.
- 2- تطوير الأداء، وذلك بالأخذ بأحدث الأساليب وأنجح الوسائل الاستثمارية والعمل على ابتكار أدوات وصيغ استثمارية جديدة.
- 3- إيمان العنصر البشري في هذه البنوك برسالتها الأساسية، وذلك بالتدريب والتتقيف الشرعي المستمر للعاملين والقائمين على هذه البنوك ليكونوا أداة ضبط ومساعدة لأعضاء الرقابة الشرعية في أداء عملهم.
- 4- توعية وتعريف الجمهور بالخدمات المصرفية الشرعية وتوضيح الفرق بينها وبين الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية، وبيان التناقض في الأهداف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- 5- العمل على تعميم البنوك الإسلامية وشمولها لكافة أنحاء العالم حتى لا تضطر إلى التعامل مع البنوك التقليدية في البلدان التي لا توجد فيها بنوك إسلامية.
- 6- تقنين أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والتعاون والتنسيق فيما بينها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي.
- 7- العمل على إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية إسلامية بجوار البنوك الإسلامية القائمة، لمساعدتها على توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات

ثانياً: استخدامات الأموال لدى البنوك التقليدية

يشير العديد من الباحثين بوجود عاملان متناقضان في إدارة أي بنك لموجوداته (استخدامات الأموال) هما: السيولة والربحية، والمشكلة تكمن بأن الاحتفاظ بالموجودات السائلة أو سهلة التحويل إلى سيولة، لا تعطي عائداً وإن أعطت فالنسبة تكون قليلة، ونجد أن الموجودات التي تحتاج إلى وقت أطول لإعادة تسييلها تعطي العائد الأعلى، لذا يجب على البنك أن يُوجد توازناً دقيقاً بين عاملي السيولة والربحية في إدارة موجوداته. ويمكن تقسيم هذه الموجودات (الاستخدامات) إلى: (عثمان، 2009، ص46-51).

1- موجودات كاملة السيولة

ومنها التالي:

أ- النقدية في الخزينة

وهي تشمل كافة العملات التي يمتلكها البنك سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية، وعادة ما يحتفظ البنك بقدر من هذه الأموال في الخزينة لمواجهة طلبات العملاء أصحاب الودائع تحت الطلب، أو من جانب آخر استجابةً لمتطلبات السلطات الرقابية التي توجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من النقدية في خزينتها لمواجهة متطلبات أصحاب السحوبات الفورية.

ب- النقدية لدى البنك المركزي

وتكون نسبة محددة من حجم ودائع البنك، حيث يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بحسب تعليماته، ويحتفظ البنك المركزي بهذه الأموال لمواجهة تسويات نظام المقاصة بين البنوك المحلية، وكذلك كاحتياطي نقدي إلزامي حسب متطلبات السياسة النقدية، وهذا النوع من الموجودات ذو سيولة كاملة ولا تتقاضى البنوك التجارية في العادة أية عوائد عليها.

ج- النقدية لدى البنوك الأخرى

وهي ودائع تقوم البنوك بإيداعها لدى البنوك الأخرى كتوظيف للأموال الفائضة لديها، وتتقاضى عليها عوائد ويمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند الحاجة إليها.

2- موجودات ذات سيولة عالية

وفيها يتغلب عامل السيولة على عامل الربحية، فرغم أن البنك يقوم بتوظيف السيولة إلا أن توظيفها قصير الأمد في العادة، ومنها التالي:

أ- القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب

وهي القروض التي يمنحها البنك للشركات المتخصصة في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها إلى سيولة عالية في معاملاتها، ولكن لعدة أيام أو أسابيع، ويتيح هذا التعامل للبنك استرداد أمواله عند الضرورة، ومن ثم فإنها تمثل أصلا عالي السيولة.

ب- أدونات الخزانة

وتكون صادرة عن الحكومة وتتراوح أجالها بين شهر وثلاثة أشهر، ويستطيع البنك التجاري بيعها إلى البنك المركزي قبل موعد استحقاقها متى شاء، ولذلك فهي أصل عالي السيولة.

ج- السندات قصيرة الأجل

وهي شكل من أشكال التوظيف الذي تقتصر فترته على أشهر قليلة ويتم تداولها في الأسواق المالية والبورصات العالمية، وتصدر من قبل شركات المساهمة العملاقة وتتمتع بتصنيفات عالمية عالية ويمكن بيعها في أي وقت في السوق المالي.

د- الكمبيالات

يلجأ كثير من الأفراد إلى البنك التجاري لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها مقابل خصم جزء منها كعائد للبنك، مما يعني أن هذه المعاملة تمثل قرضا قصير الأجل للعملاء، كما أن البنك التجاري يمكنه إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر عند الضرورة.

هـ- الاعتمادات المستندية

هي نوع من الائتمانات قصيرة الأجل التي تخدم حركة التجارة الخارجية، ذلك أن البنك يقوم بدور الوسيط بين المستوردين في الداخل والمصدرين في الخارج، نظرا لأن كل منهما يقيم في بلد مختلف عن الآخر، فالمصدر يقوم بإرسال بضاعة معتمدا على البنك الوسيط كضامن لثمنها وذلك لأن البنك ملتزم بدفع مبالغ معينة لصالح المصدر عندما يتسلم الأوراق الدالة على تصدير البضاعة، وذلك بناء على طلب المستورد وفقا لشروط معينة، كذلك فإن المستورد يخشي دفع ثمن البضاعة قبل استلامها، فيكون البنك ضامن لوصول البضاعة للمستورد كما ضمن وصول الثمن للمصدر.

3- موجودات ذات سيولة منخفضة

وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات عالية، ومن ثم فإن البنك يسعى لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول من سابقتها، فيتمكن المقترض من الاستفادة منها على نحو أفضل

مع الاستعداد لدفع عائد أكبر، وقد يكون هذا التوظيف في مجال نشاط استثماري تنموي يقوم به البنك، سواء قام به علي انفراد أو بمشاركة الغير، ومنها التالي:

أ- القروض متوسطة وطويلة الأجل والجاري المدين

وهي القروض والحسابات الجاري مدين التي تُمنح للمقترضين سواء كانت ممنوحة للأفراد أو للشركات أو للمؤسسات، وهي موجودات قليلة السيولة فلا يمكن للبنك التجاري أن يطلب من المقترضين تسديد هذه القروض إلا عند استحقاقها.

ب- الأوراق المالية غير المتداولة (الاستثمارات)

تلجأ البنوك أحيانا للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفترات طويلة الأجل، فالبنوك التجارية تسعى في حال وجود فوائض نقدية لديها لتملك أسهم شركات تجارية بغرض الاستثمار طويل الأجل أي بغرض الاستفادة من توزيعات أرباح تلك الشركات علي مدار سنوات مالية متعددة، أو قد تلجأ إلي الاستثمار في أسهم شركات مساهمة غير متداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الاستفادة من توزيعات الأرباح المتوقعة خلال تملكها لها، وهذه الأسهم غالبا ما تكون ذات سيولة منخفضة، وذلك لصعوبة تحويلها إلي نقدية لعدم وجود أسواق تداول لها.

ج- الاستثمارات في الأصول الثابتة من عقارات وأراضي

وهذه الاستثمارات تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

▪ أصول ثابتة بغرض الاستخدام

وهي التي يملكها البنك بغية استخدامها في ممارسة أعماله المصرفية مثل مبنى البنك والأثاث والأجهزة والخزائن... الخ، وهي أصول عديمة السيولة (جامدة) يصعب على البنك تحويلها لنقدية.

▪ أصول ثابتة بغرض الاستثمار

قد تلجأ البنوك إلي تملك أصول ثابتة من أراضي وعقارات بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح مجزية تتناسب مع المخاطر التي تحملها هذه الاستثمارات.

▪ أصول ثابتة آلت إليه نتيجة تعثر بعض المقترضين

وهي الأصول التي تمثل الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة، آلت للبنك نتيجة تعثر بعض المقترضين، فتقوم البنوك بامتلاكها بغية بيعها وتحقيق أرباح مناسبة لها خاصة انه يملكها بأثمان رخيصة.

أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أولاً: أوجه التشابه

تتشابه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في كثير من الأوجه التي تلخص فيما يلي: (عاشور، 2003، ص78).

- أن كلٍ منهما مؤسسة اقتصادية اجتماعية هادفة للربح، حتى وإن أدت بعض الخدمات الاجتماعية بهدف إحياء صور التكافل الاجتماعي.
- أن كلٍ منهما يهدف إلى أداء خدمات وتحقيق عوائد وأرباح تزيد عن النفقات والمصاريف التي يتحملها المصرف.
- أن كلٍ منهما وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.
- أن كلٍ منهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء كالصرافة والحوالات والحساب الجاري وغيرها.
- أن كلٍ منهما يتبع المعايير المهنية والأعراف المصرفية والقوانين السائدة، فيما لا يتعارض مع الأساس القائم عليه مثل الاحتفاظ بالسيولة.
- كما يرى آخرون بأن البنوك الإسلامية والتقليدية تتشابه بما يلي: (خلف، 2006، ص99).
- كلاهما يتمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستهما لأعمالهما ونشاطاتهما.
- تتماثل البنوك الإسلامية أيضاً مع البنوك التقليدية في أن كلاهما لا يقدم مقابل لأصحاب الحسابات الجارية لأنها تسحب عند الطلب.

ثانياً: أوجه الاختلاف

على الرغم من وجود تشابه كبير بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في وجوه عدة، إلا أن هناك اختلاف كبير بين تلك البنوك من حيث المبادئ والأفكار والأسس التي يقوم عليها كلٍ منهما، وهي تتمثل في الآتي: (عبدو، 2009، ص16-17)

- إن أول اختلاف بين هذين النوعين يتمثل في التعامل بالربا، فالبنوك الإسلامية ترفض تماماً كافة الأعمال التي تكون لها صلة بالفائدة، لأنه ربا محرم لا يجوز التعامل به على عكس الأخرى التي تشكل الفائدة القاعدة الأساسية لتحقيق أرباحها.

- تراعي البنوك الإسلامية نوعية الأنشطة التي تقوم بتمويلها وذلك فيما إذا كانت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا، وهذا ما لا نجده في التقليدية منها والتي لا تهمها نوعية المشاريع بقدر ما يهتمها استرجاع القرض وحصولها على الفائدة.
- إن العلاقة بين العميل والبنك الإسلامي إنما هي علاقة تحكمها مبادئ الشراكة، أي المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فهي تشكل علاقة أكثر ترابطاً وتكاملاً بالمقارنة مع علاقة البنوك التقليدية بعملائها والتي تقوم على معاملة كل واحد منهما للآخر على أساس مدين ودائن.
- تخضع البنوك الإسلامية إلى رقابة أخرى إضافة إلى الرقابة المالية، وهي الرقابة الشرعية والتي يكون لها دور كبير في ضمان تطابق اسم هذه البنوك مع فعلها، أما في البنوك التقليدية فلا تلمس هذا النوع من الرقابة بتاتاً.
- عدم تحديد الربح في البنوك الإسلامية لأنه مرتبط بنتيجة ممارستها لنشاطها على عكس الفائدة التي تحدد مسبقاً في البنوك التقليدية.
- تراعي البنوك الإسلامية الحالات التي يمر بها عملاؤها عند عجزهم عن تسديد دينهم في موعد الاستحقاق، على عكس البنوك التقليدية التي تراها فرصة، لتحميلهم المزيد من الفائدة المركبة.
- تعتمد البنوك التقليدية بشكل أكبر على القروض، والتي لا تمنحها إلا بفائدة حيث غالباً ما يستفيد من هذه القروض كبار عملائها، على عكس البنوك الإسلامية التي تعتمد أكثر على الاستثمار.
- لا تتخصص البنوك الإسلامية في نشاط دون غيره، فهي تعمل في مختلف أنواع الاستثمارات بشرط ألا تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، على عكس الأخرى التي ظهرت في شكل بنوك تجارية ثم تطورت إلى ما هي عليه الآن مقسمة إلى عدة أنواع على حسب النشاط الذي تمارسه.

والجدول التالي يلخص أهم أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية كما يلي:

جدول (3.1)

جدول يوضح أهم أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
تتعامل بالفائدة	لا تتعامل بالفائدة
تمول كل الأنشطة مهما كان نوعها	تمول الأنشطة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية
العلاقة مع العميل علاقة مدين بدائن	العلاقة مع العميل علاقة مشاركة
لا تخضع للرقابة الشرعية	تخضع لرقابة شرعية
تحمل الزبائن غرامات وفوائد في حال التأخر عن الدفع	تراعي الظروف ولا تحمل الزبائن غرامات أو فوائد
تعتمد على القروض بشكل أساسي	اعتمادها أكثر على الاستثمار
توجد بنوك متخصصة في مجالات وأنشطة معينة	تعمل في جميع المجالات التي تطابق الشريعة الإسلامية

الجدول من إعداد الباحث

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البنوك الإسلامية تعتمد على أدوات تمويلية تختلف عن البنوك التقليدية فبينما اعتمدت البنوك الإسلامية على التمويل المباشر والمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة وبيع السلم والبيع بالأجل والمزارعة والمساقاة كأدوات تمويلية شرعية، اعتمدت البنوك التقليدية على القروض القائمة على الفائدة كأداة للتمويل.

المبحث الثالث الجهاز المصرفي الفلسطيني

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل أساسي من سلطة النقد الفلسطينية ومجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية.

فقد تأسس الجهاز المصرفي الفلسطيني كجهاز منظم بعد توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية سنة 1994م، وتطور الجهاز خلال السنوات التالية، وتنوعت البنوك بين بنوك وطنية وبنوك عربية وأجنبية.

1- سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب البروتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في باريس سنة 1994م، حيث منحت هذه الاتفاقية سلطة النقد الفلسطينية حق ممارسة كافة صلاحيات البنوك المركزية، من تنظيم لكافة الأعمال المصرفية ومنح التراخيص للبنوك وإدارة السياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

2- البنوك التقليدية

تمثل البنوك التجارية النسبة الأعظم من القطاع المصرفي في فلسطين حيث تستقطب نسبة كبيرة من ادخارات الأفراد والوحدات الاقتصادية، ويندرج تحت البنوك التجارية في فلسطين عدة بنوك وطنية، وأخرى تحمل جنسيات مختلفة، وهي كالتالي:

1. بنوك وطنية: وهي البنوك المحلية التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.
2. بنوك عربية: وهي بنوك تأسست بترخيص من بلدها الأم، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل الأراضي الفلسطينية، وهي تحمل الجنسية الأردنية والمصرية ونشأت بعد قدوم السلطة.
3. بنوك أجنبية: يوجد بنك أجنبي وحيد يعمل في داخل فلسطين وهو البنك البريطاني للشرق الأوسط وله فرع واحد في رام الله.

3- البنوك الإسلامية

تعود نشأة البنوك الإسلامية الوطنية في فلسطين إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك تواجد للبنوك الإسلامية قبل قدوم السلطة الفلسطينية، ويوجد في الوقت الحالي بنكين إسلاميين هما البنك الإسلامي العربي الذي تأسس سنة 1995م وبأشر عمله سنة 1996م بالإضافة إلى البنك الإسلامي الفلسطيني الذي تأسس أيضا سنة 1995م وبأشر عمله سنة 1997م.

أهداف البنوك الإسلامية في فلسطين

أجمعت البنوك الإسلامية في فلسطين على أنها تهدف إلى تحقيق الأغراض والأهداف الآتية: (المشهوراوي، 2003، ص78).

- تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة علي غير أساس الفائدة ورعاية متطلبات ومصالح المجتمع.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.
- المساهمة في تطبيق القواعد الشرعية في المعاملات الاقتصادية والإسلامية بشكل عام (الخالدي، 2006، ص23).

المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين

تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين عدة معوقات ومشاكل من أهمها ما يلي (النونو، 2009، ص73-74).

- قلة عدد البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين.
- الأنظمة والقوانين المصرفية: حيث لا يوجد حالياً نظام خاص بالبنوك الإسلامية.
- عدم توفر الفرص الاستثمارية المناسبة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة.
- الأوضاع السياسية الحالية.

هذا ويوضح الجدول التالي عدد البنوك وفروعها في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

جدول (3.2)

جدول يوضح عدد البنوك العاملة في فلسطين وعدد الفروع والمكاتب

عدد الفروع والمكاتب	سنة التأسيس	اسم البنك	مسل
41	1960	بنك فلسطين	1
9	1995	البنك الإسلامي العربي	2
11	1995	بنك الاستثمار الفلسطيني	3
17	1995	بنك القدس	4
15	1995	البنك الإسلامي الفلسطيني	5
6	2006	بنك الرفاه	6
5	1994	البنك التجاري الفلسطيني	7
1	1996	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	8
24	1930	البنك العربي	9
19	1960	بنك القاهرة عمان	10
26	1960	بنك الأردن	11
12	1973	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	12
5	1955	البنك الأهلي الأردني	13
6	1948	البنك العقاري العربي المصري	14
3	1977	البنك التجاري الأردني	15
2	1976	البنك الأردني الكويتي	16
1	1978	بنك الاتحاد للائحة والادخار والاستثمار	17
1	-	البنك البريطاني للشرق الأوسط	18
204	مجموع الفروع والمكاتب		

المصدر: تقرير سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2009م.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها البنوك الفلسطينية

يسعى البنك جاهداً إلى رفع مستوى أعماله وإلى ضغط وترشيد مصروفاته وأعبائه. ومحاولته إلى رفع مستوى أعماله أدت إلى ابتداء خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه ومن أبرزها: (عاشور، 2003، ص314).

- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية
- التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- تحويل العملة للخارج.
- تحويل نفقات السفر والسياحة.
- شراء وبيع أوراق النقد الأجنبي.
- البطاقات الائتمانية.
- قبول الودائع بفوائد وبدون فوائد.
- التسهيلات الائتمانية المباشرة والغير مباشرة.
- فتح الإعتمادات المستندية.
- فتح حسابات التوفير

العوامل المؤثرة في مستوى جودة الخدمات في البنوك

هناك عدة عوامل تؤثر في نوعية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، وتنقسم إلى: (الحداد، 1999، ص169).

عوامل خارجية

وهي تتمثل في قوة المنافسة والقوانين والتشريعات الحكومية التي تؤثر على قدرة البنك في اتخاذ القرارات وفي الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية وإمكانية توقعها.

عوامل داخلية

وهي تشمل:

- مقدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية جيدة أو تعديل وتحسين القائمة منها.
- المهارة والكفاءة التي يتمتع بها الأفراد العاملين في البنك وفروعه.

- مدى توفر الجو الملائم للعاملين في البنك من ناحية الأجور وبرامج التدريب والتعليم وفعالية الاتصال وغيرها من العوامل التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجية الخدمات المصرفية.
- القدرة على جمع المعلومات والقيام بالبحوث والدراسات لتقييم أداء البنك بشكل مستمر.

ثالثاً: مجالات تطوير أداء البنوك الفلسطينية

هناك عدة مجالات من الممكن أن تعمل البنوك الفلسطينية من خلالها لترتقي بنفسها إلى مستوى عالٍ من الأداء، تتمثل هذه المجالات في الأتي: (إسماعيل، 2011، ص68-74).

1- مواكبة احدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي

لقد اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف الاستخدام لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي لتحقيق هدف انخفاض العمليات المصرفية التي تتم داخل الفرع حيث لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات الكترونية، وهو ما ترتب عليه تغيرات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة المصرفية من أهمها:

- انخفاض تكلفة التشغيل ولاسيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فضلاً عن تقلص استخدام النقود.
- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومنها بطاقات الائتمان والشيكات الالكترونية والنقود الالكترونية.
- أدى ذلك إلى تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية المصرفية (Home Banking) التي توفر الوقت والجهد لعملاء البنوك.
- وأخيراً فقد أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين البنوك من تقديم خدمات لم تكن معروفة من قبل مثل أجهزة الصراف الآلي (ATM) وخدمات سداد الفواتير (الخصم الآلي).

ولعل من أهم المحاور التي يجب أن تتبناها البنوك الفلسطينية هي الاستفادة القصوى من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي والتي تتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا ونظم المعلومات باعتبارها أهم الوسائل التي تحرص البنوك على اقتنائها للصمود أمام المنافسة.
- تنفيذ شبكات الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك وباقي فروعها بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء وإجراءات التسويات اللازمة، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- ضرورة التوسع في استخدام بطاقات (ATM) لتقديم خدمات متنوعة مثل تسجيل أوامر الدفع التي يطلبها العملاء.
- التوسع في إصدار البطاقات البلاستيكية وخاصة الذكية منها نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تأمين المعاملات المصرفية الالكترونية المرتبطة بالتجارة الالكترونية حيث تتوفر فيها عناصر الحماية ضد عمليات التزوير والتزيف وسوء الاستخدام.

2- تنويع الخدمات المصرفية

لقد أصبح من الضرورات في الوقت الحاضر أن تقوم البنوك بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التقليدي والمستحدث من اجل المنافسة والتميز في الصناعة المصرفية، وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بعملائها، مثل الاهتمام بالقروض الشخصية التي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية لشراء وحدات سكنية وسيارات وأجهزة منزلية، والاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر... الخ.

3- الارتقاء بالعنصر البشري

لما كان العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فان هذا يتطلب من البنوك الفلسطينية تبنى عدد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال" نذكر منها ما يلي:

- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث.
- إرسال موظفي البنوك لبعثات تدريبية في الخارج لاستيعاب أدوات التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في فلسطين.
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد.
- إلزام كافة العاملين بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي باعتباره عنصراً رئيسياً لتطوير الأداء المطلوب في البنوك الفلسطينية.
- تشجيع العاملين المتميزين على بذل مزيد من الجهد واستنهاض طاقاتهم الإبداعية وذلك باستخدام أسلوب الحوافز والمكافآت إما بصورة مادية أو عن طريق الترقية لوظائف أعلى.

- ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق.

4- تطوير التسويق المصرفي

يعتبر تبنى مفهوم التسويق المصرفي الحديث أمراً ملحاً في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، والتي تبلورت أهم ملامحها في احتدام التنافسية، حيث يساهم هذا المفهوم في زيادة موارد البنك، ومن هنا يجب التركيز على تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يكفل إشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل مستمر، وتهيئة بيئة عمل مصرفية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لديهم عن طريق انتقاء من يتعامل معهم ممن تتوافر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة مثل اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.

5- تفعيل دور الحكومة وسلطة النقد لتطوير أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني

يعد تطوير الجهاز المصرفي أحد الأهداف الرئيسية التي توليها الحكومة أهمية قصوى في وقتنا الحاضر، باعتبار انه مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الفلسطيني، لذا فإننا لا يمكن أن نغفل الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة ومؤسساتها المختلفة وبالأخص سلطة النقد في تطوير وتحديث الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لسلطة النقد على البنوك ليتلاءم مع المخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل إقبالها المتزايد على تقديم الخدمات المصرفية المستحدثة والتي فرضتها عليها التنافسية بين البنوك.

وتبقى المجالات التي من شأنها أن ترتقي بأداء البنوك الفلسطينية إلى المستوى المطلوب مرهونة بمدى تبنى تلك البنوك لها من خلال العمل بها وتنفيذها على أرض الواقع، فمواكبة التطورات التكنولوجية يعتبر العنصر الأهم في تسهيل العمل المصرفي ويساهم في تسهيل وتنويع الخدمات المصرفية، كما يعد الارتقاء بالعنصر البشري من خلال الوصول إلى نموذج المصرفي الفعال ركيزة أساسية للارتقاء بالأداء المصرفي.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- تمهيد
- منهجية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- عرض وتحليل البيانات
- المعالجات الإحصائية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة المتبعة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تحليل البيانات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.

منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبعها الباحث ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ويوجد هناك عدة مناهج تُتبع في البحث العلمي، حيث يُستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وحيث أن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وهو الوصول إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، فإن تحقيق هذا الهدف يتوافق مع استخدام التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive)، والتحليل الاستدلالي (Inferential)، كما يُعتمد على برنامج الحزم الإحصائية (Statistical package for social sciences - SPSS) في تحليل البيانات التي يتم جمعها. ويتضمن الأسلوب الإحصائي الوصفي كل من المتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، أما الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيتضمن مجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها ، كما يتم استخدام اختبار t لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعي البنوك.

وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على مجموعتين من المصادر الثانوية (secondary sources) فالمجموعة الأولى تمثلت بالكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية والشبكة العنكبوتية (الانترنت) للوصول إلى دراسات سابقة ذات علاقة بالموضوع، وذلك فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية والتقليدية وعملية تقييم الأداء في البنوك، والمجموعة الثانية تمثلت بشكل

أساسي بالقوائم المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية محل الدراسة والمنشورة في التقارير المالية السنوية لدى البنوك وفي بورصة فلسطين للأوراق المالية ولدى سلطة النقد الفلسطينية والتقارير ذات العلاقة، وذلك للتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات بالإضافة لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الوطنية العاملة في فلسطين (الإسلامية والتقليدية) والبالغ عددها ثمانية بنوك، وبعده 105 (فرع ومكتب)، منها 6 بنوك تقليدية، بعدد 81 فرع ومكتب، وأيضاً 2 بنوك إسلامية، بعدد 24 فرع ومكتب، وذلك حسب إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية. (www.pma.ps بتاريخ 2011/03/05). أما العينة الخاضعة للدراسة فهي عدد (4) بنوك تقليدية وعدد (1) بنك اسلامي حسب ما هو موضح في الجدول رقم (4.1)

جدول رقم (4.1)

البنوك الوطنية العاملة في فلسطين

عدد الفروع والمكاتب	البنوك الإسلامية	عدد الفروع والمكاتب	البنوك التقليدية
9	البنك الإسلامي العربي	41	بنك فلسطين المحدود
-	-	5	البنك التجاري الفلسطيني
-	-	11	بنك الاستثمار الفلسطيني
-	-	17	بنك القدس
9	مجموع فروع البنوك الإسلامية لعدد 1 بنك	74	مجموع فروع البنوك التقليدية لعدد 4 بنوك
	5		إجمالي عدد البنوك
	83		إجمالي عدد الفروع

الجدول من اعداد الباحث

تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

لإغراض إجراء المقارنة اللازمة بين متوسطات مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نتناول تحليلاً مفصلاً لمؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات السوق، وهي حسب البيانات الموضحة في الجداول التالية:

أولاً: مؤشرات السيولة

1. مؤشر السيولة النقدية

تم احتساب قيمة مؤشر السيولة النقدية الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.2)

مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.159
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.154
البنك التجاري الفلسطيني	0.124
بنك فلسطين المحدود	0.141
معدل البنوك التقليدية	0.144
البنك الإسلامي العربي	0.272

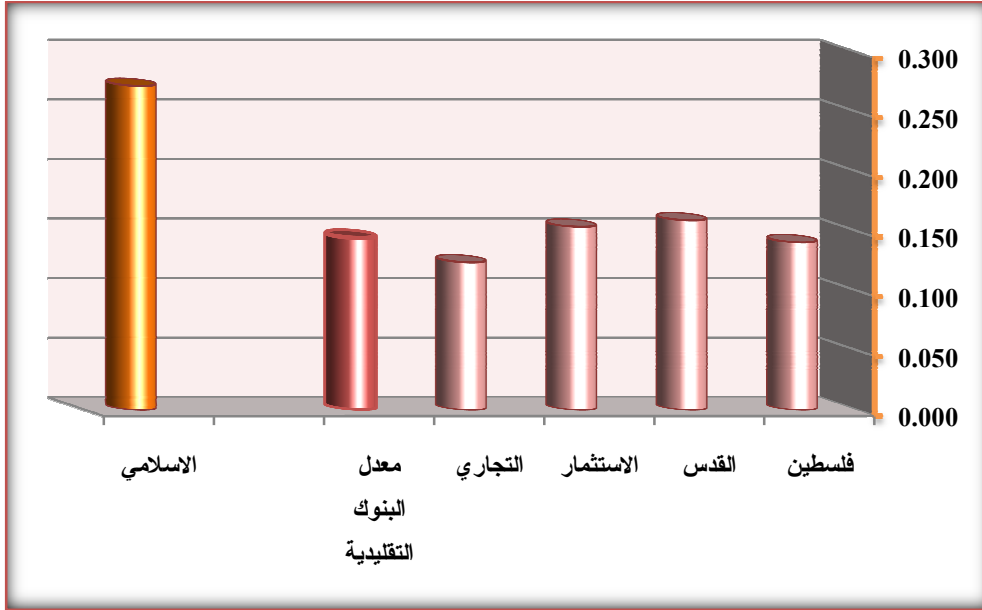
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.2) ما يلي: مؤشر (السيولة النقدية) للبنك الإسلامي كان (0.272) وهو أكبر من متوسط البنوك التقليدية (0.144)، مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة عمليات السحب على ودائع العملاء مقارنة بالبنوك التقليدية، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة البنك على تحقيق الأرباح خاصة وأن هذه النسبة تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بالنسبة المقبولة لدى سلطة النقد والتي حددتها بمقدار (4%) لكل عملة و(7%) لإجمالي العملات. ونلاحظ هنا من خلال

المؤشر السابق بان هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه (Abu Loghod، 2009) حيث أظهرت دراسته بان البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية أعلى من البنوك التقليدية. ويوضح الشكل التالي مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.1)

مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



2. مؤشر السيولة القانونية

تم احتساب قيمة مؤشر السيولة القانونية الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.3)

مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.918
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.851
البنك التجاري الفلسطيني	0.759
بنك فلسطين المحدود	0.765
معدل البنوك التقليدية	0.823
البنك الإسلامي العربي	0.650

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

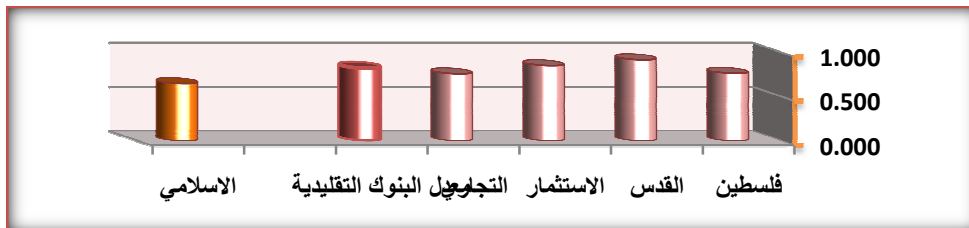
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.3) ما يلي:

مؤشر (السيولة القانونية) للبنك الإسلامي كان (0.650) وهو أقل من البنوك التقليدية التي بلغ متوسطها (0.823)، وهذا يعني أن قدرة البنوك التقليدية على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في جميع ظروف وحالات البنك هي أفضل منها لدى البنوك الإسلامية. وهو يعني أيضاً بان البنوك التقليدية تمتلك أصول سائلة بدرجة أكبر من البنوك الإسلامية، وهذا ناتج عن الودائع الجارية التي تتميز بها البنوك التقليدية، أما انخفاض النسبة لدى البنوك الإسلامية فهو ناتج عن توجيه جزء كبير من أموالها نحو الاستثمارات، حيث أن طبيعة الودائع لديها استثمارية، ومن الجدير بالذكر بان النسب المقبولة المحددة من قبل سلطة النقد للسيولة القانونية للبنك يجب أن لا تقل عن 25%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (سروجي، 2004) حيث أظهرت دراسته بان البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة قانونية أقل من البنوك التقليدية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.2)

مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



ثانياً: مؤشرات الربحية

1. مؤشر هامش الربح

تم احتساب قيمة مؤشر هامش الربح الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.4)

مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.024
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.029
البنك التجاري الفلسطيني	0.032
بنك فلسطين المحدود	0.034
معدل البنوك التقليدية	0.030
البنك الإسلامي العربي	0.026

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

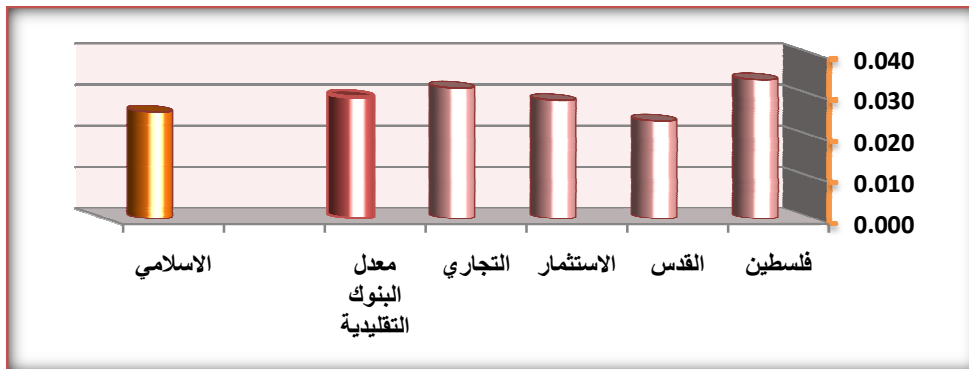
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.4) ما يلي:

مؤشر (هامش الربح) للبنك الإسلامي قد سجل ما نسبته (0.026)، بينما كان متوسط البنوك التقليدية (0.030)، وهذا يشير إلى أن البنوك التقليدية لها قدرة على توليد الأرباح أو هامش ربح من خلال الموجودات بدرجة أكبر من البنوك الإسلامية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.3)

مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



2. مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات

تم احتساب قيمة مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.5)

مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	-0.102
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.313
البنك التجاري الفلسطيني	0.092
بنك فلسطين المحدود	0.409
معدل البنوك التقليدية	0.178
البنك الإسلامي العربي	0.165

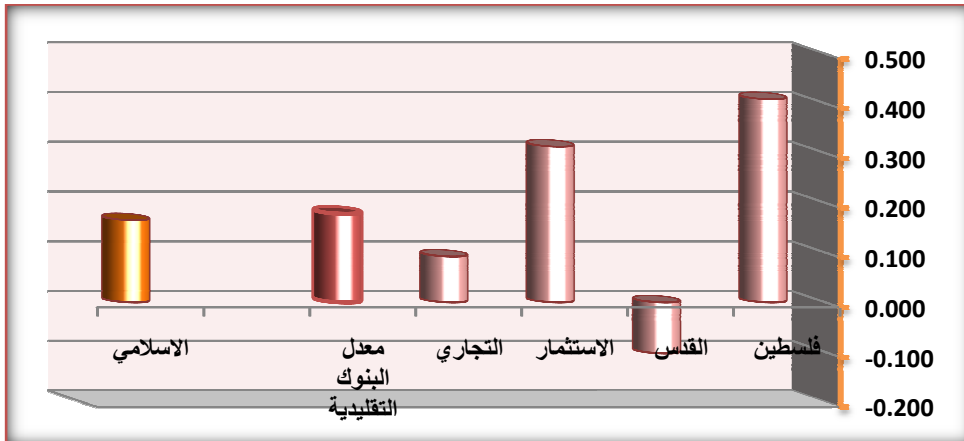
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.5) ما يلي:

مؤشر (صافي الأرباح إلى إجمالي الإيرادات) يُظهر أن البنك الإسلامي قد حقق ما نسبته (0.165) بينما حقق متوسط البنوك التقليدية (0.178)، مما يُشير إلى أن البنوك التقليدية تتمتع بكفاءة الأداء المالي بالنظر إلى تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات. ويوضح الشكل التالي مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.4)

مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



3. مؤشر العائد على الودائع

تم احتساب قيمة مؤشر العائد على الودائع الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.6)

مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

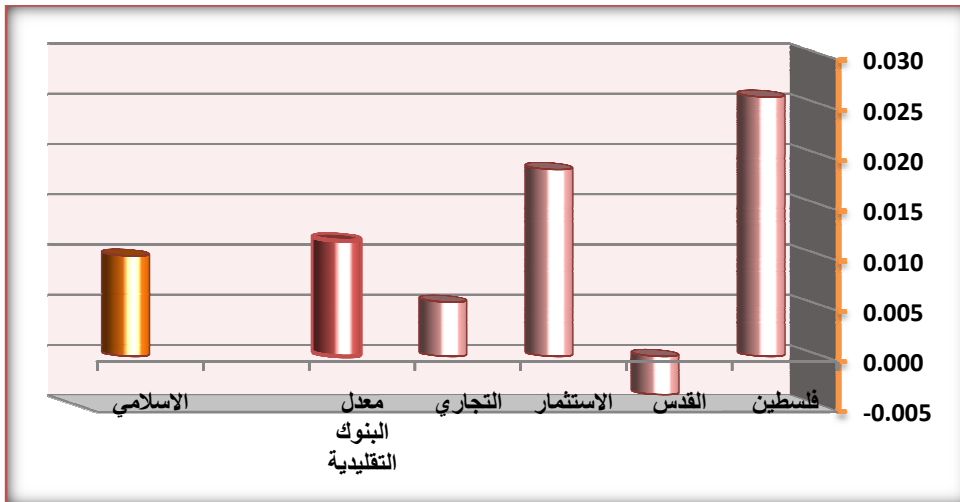
البنك	القيمة
بنك القدس	-0.004
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.019
البنك التجاري الفلسطيني	0.005
بنك فلسطين المحدود	0.026
معدل البنوك التقليدية	0.012
البنك الإسلامي العربي	0.010

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.6) ما يلي: مؤشر (العائد على الودائع) يُبين أن البنك الإسلامي قد سجل ما نسبته (0.010) بينما كان متوسط البنوك التقليدية (0.012)، وهو ما يعكس ارتفاع العائد في البنوك التقليدية. ويوضح الشكل التالي مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.5)

مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



4. مؤشر العائد على الموارد

تم احتساب قيمة مؤشر العائد على الموارد الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.7)

مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	-0.002
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.014
البنك التجاري الفلسطيني	0.004
بنك فلسطين المحدود	0.023
معدل البنوك التقليدية	0.010
البنك الإسلامي العربي	0.008

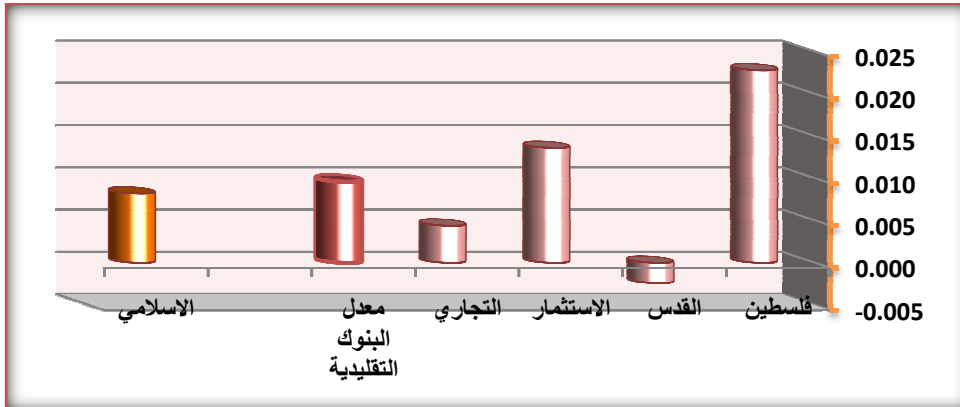
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.7) ما يلي: مؤشر (العائد على الموارد) للبنك الإسلامي (0.008) وهو أقل من متوسط البنوك التقليدية (0.010)، وهذا يدل على قدرة أعلى للبنوك التقليدية في تحقيق الأرباح من خلال تشغيل مواردها الذاتية والخارجية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.6)

مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



5. مؤشر العائد على حقوق الملكية

تم احتساب قيمة مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.8)

مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

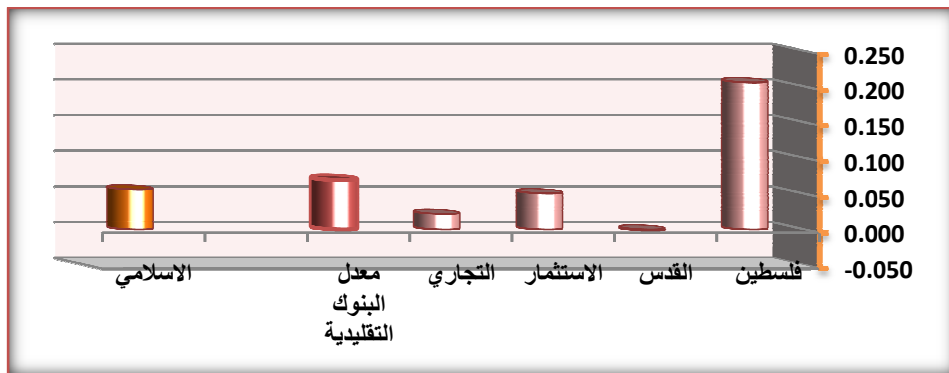
البنك	القيمة
بنك القدس	-0.002
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.051
البنك التجاري الفلسطيني	0.022
بنك فلسطين المحدود	0.206
معدل البنوك التقليدية	0.069
البنك الإسلامي العربي	0.056

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.8) ما يلي: مؤشر (العائد على حقوق الملكية) للبنك الإسلامي هو (0.056) أما متوسط البنوك التقليدية فكان (0.069)، مما يدل على قدرة البنوك التقليدية على استخدام مواردها الذاتية لتحقيق الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء بدراسة (عثمان، 2009) التي بينت وجود فروق ظاهرية في نسبة العائد على حقوق الملكية لصالح البنوك التقليدية إلا أن تلك الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية. ويوضح الشكل التالي مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.7)

مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



6. مؤشر العائد على الموجودات

تم احتساب قيمة مؤشر العائد على الموجودات الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.9)

مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	-0.003
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.013
البنك التجاري الفلسطيني	0.004
بنك فلسطين المحدود	0.022
معدل البنوك التقليدية	0.009
البنك الإسلامي العربي	0.008

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.9) ما يلي:

مؤشر (العائد على الموجودات) للبنك الإسلامي كان (0.008) بينما كان متوسط البنوك التقليدية (0.009)، وهذا يدل على كفاءة في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

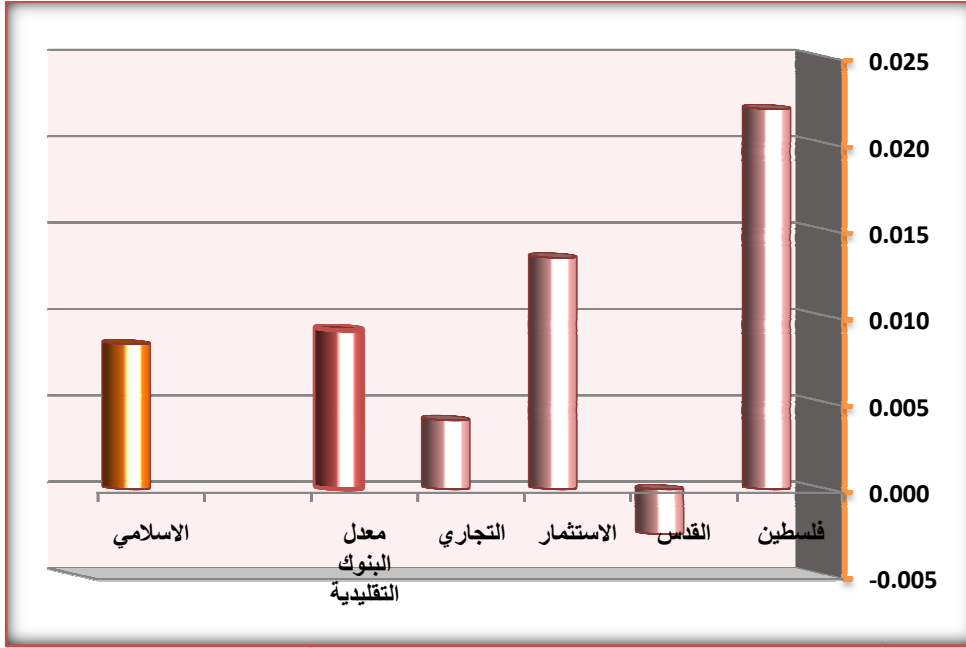
هذا ومن الجدير بالذكر بان انخفاض مؤشرات الربحية نسبياً للبنوك الإسلامية يعود إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمار لديها مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث أنها تعود عليها بما نسبته (5.49%) فقط، في حين أن عائد التمويلات في البنوك التقليدية يمثل ما نسبته (8.25%)، بالإضافة إلى تدني إيرادات الخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية والتي بلغت (11.58%) من إجمالي إيراداتها، في حين أن إيرادات الخدمات المصرفية للبنوك التقليدية قد بلغت (19.12%) من إجمالي إيراداتها.

ومن الملاحظ هنا بان نتيجة المؤشرين السابقين تتفق مع ما جاءت به دراسات عديدة، حيث أظهرت دراسة (Masruki et - al، 2008) بان البنوك الإسلامية هي أقل ربحية من البنوك التقليدية. كما تتفق أيضاً هذه النتيجة مع دراسة (Moin، 2008) بان بنك الميزان المحدود في باكستان أقل ربحية مقارنة مع معدل البنوك التقليدية. وتتفق تماماً مع ما جاء بدراسة (2009)

Abu Loghod، حيث بينت نتائج الدراسة التي أجراها في دول الخليج العربي بان البنوك التقليدية تحقق ربحية أعلى من البنوك الإسلامية. ويوضح الشكل التالي مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.8)

مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



ثالثاً: مؤشرات النشاط

1. معدل استثمار الودائع

تم احتساب قيمة مؤشر معدل استثمار الودائع الخاص باداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.10)

مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.463
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.535
البنك التجاري الفلسطيني	0.474
بنك فلسطين المحدود	0.517
معدل البنوك التقليدية	0.497
البنك الإسلامي العربي	0.809

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

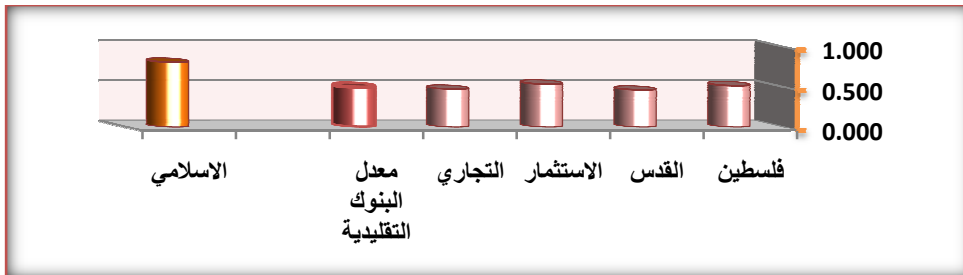
يلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.10) ما يلي:

مؤشر (معدل استثمار الودائع) للبنك الإسلامي قد كان (0.809) بينما حققت البنوك التقليدية ما نسبته (0.497)، ومن الملاحظ هنا بان البنوك الإسلامية تستثمر الودائع الموجودة لديها بنسبة اكبر من نسبة استثمار البنوك التقليدية، حيث أن معظم ودائع البنوك الإسلامية ذات طبيعة استثمارية خلافاً للبنوك التقليدية التي تحتفظ بنسبة كبيرة من الودائع على شكل حسابات جارية، وهو ما يفسره سبب انخفاض مؤشر السيولة القانونية لدى البنوك الإسلامية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.9)

مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



2. نسبة التمويل إلى الودائع

تم احتساب قيمة مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.11)

مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.433
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.450
البنك التجاري الفلسطيني	0.326
بنك فلسطين المحدود	0.376
معدل البنوك التقليدية	0.396
البنك الإسلامي العربي	0.412

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

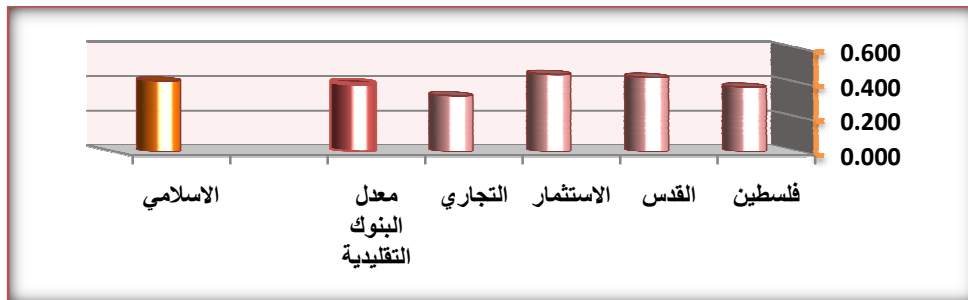
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.11) ما يلي:

مؤشر (نسبة التمويل أو القروض إلى الودائع) للبنك الإسلامي قد بلغت (0.412) بينما كان متوسط البنوك التقليدية (0.396)، ويلاحظ هنا وجود تقارب في نسبة منح التمويلات لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه عند الرجوع إلى طبيعة التمويلات التي قام بها البنك الإسلامي نجد أن معظمها تتركز في أسلوب المرابحة، حيث بلغت نسبتها ما يقارب (78%) من إجمالي التمويلات، بينما بلغ نصيب أساليب التمويل الأخرى ما يقارب (22%) من إجمالي التمويلات فقط. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء بدراسة (الحاج ودعاس، 2003) حيث ظهرت نسبة التمويلات إلى الودائع أنها متقاربة جداً لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.10)

مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



3. معدل توظيف الموارد

تم احتساب قيمة مؤشر معدل توظيف الموارد الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.12)

مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.377
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.393
البنك التجاري الفلسطيني	0.380
بنك فلسطين المحدود	0.459
معدل البنوك التقليدية	0.402
البنك الإسلامي العربي	0.679

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.12) ما يلي:

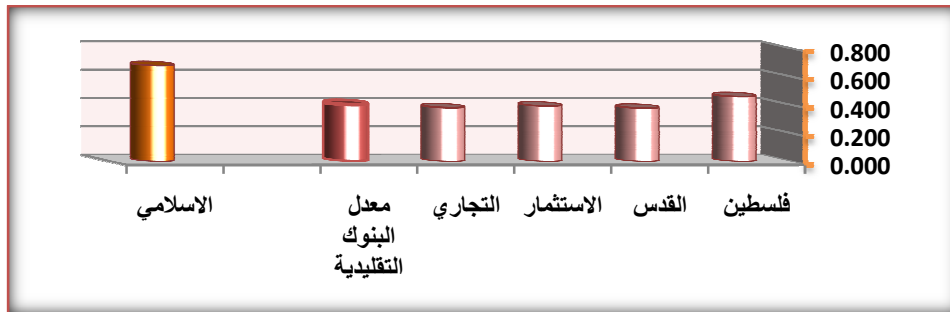
مؤشر (معدل توظيف الموارد) للبنك الإسلامي قد سجل ما نسبته (0.679) بينما سجل متوسط البنوك التقليدية ما نسبته (0.402)، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية توظف مواردها المالية بصورة أكبر من البنوك التقليدية.

وتتفق نتيجة مؤشرات النشاط السابقة مع ما جاء بدراسة (سروجي، 2004) التي بينت بان البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات من البنوك التقليدية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.11)

مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



رابعاً: مؤشرات السوق

1. مؤشر نسبة الربح لكل سهم

تم احتساب قيمة مؤشر نسبة الربح لكل سهم الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.13)

مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.001
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.075
البنك التجاري الفلسطيني	0.021
بنك فلسطين المحدود	0.317
معدل البنوك التقليدية	0.104
البنك الإسلامي العربي	0.065

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

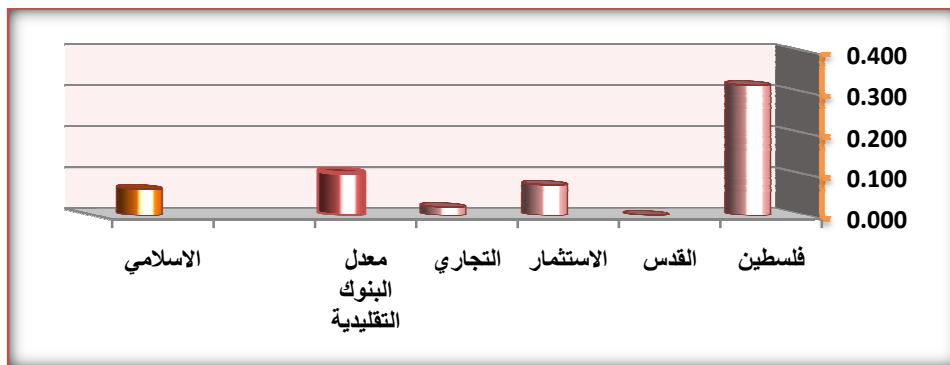
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.13) ما يلي:

مؤشر (نسبة الربح لكل سهم) للبنك الإسلامي قد بلغ (0.065) بينما كان لمتوسط البنوك التقليدية (0.104)، مما يعني أن البنوك التقليدية تتمتع بممارسة أداء جيد وبالتالي انعكاس ذلك على وضعها في السوق المالي.

ويوضح الشكل التالي مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.12)

مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



2. مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح

تم احتساب قيمة مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح الخاص بإداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.14)

مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	11.457
بنك الاستثمار الفلسطيني	24.444
البنك التجاري الفلسطيني	5.021
بنك فلسطين المحدود	11.192
معدل البنوك التقليدية	13.028
البنك الإسلامي العربي	13.779

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

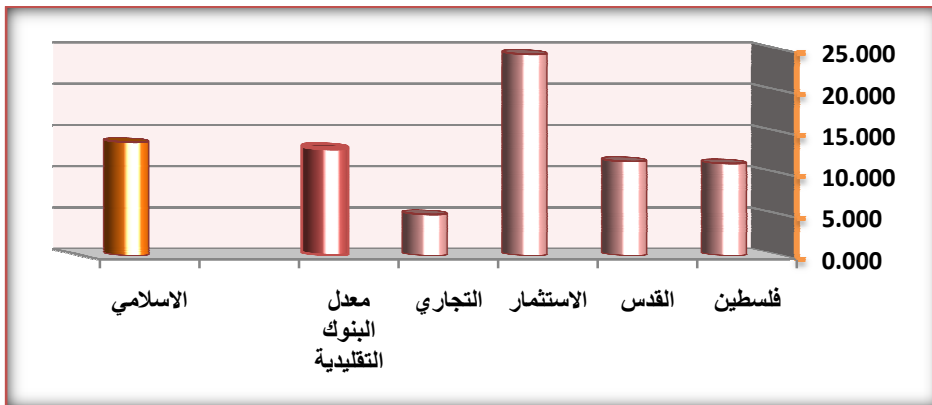
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.14) ما يلي:

مؤشر (سعر السهم إلى الأرباح) للبنك الإسلامي كان (13.779) أما بالنسبة للبنوك التقليدية فقد كان (13.028)، مما يدل على وجود تقارب بين سعر السهم وربحيته لدى كل من البنوك الإسلامية والتقليدية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.13)

مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



3. مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية

تم احتساب قيمة مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.15)

مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

القيمة	البنك
1.239	بنك القدس
1.195	بنك الاستثمار الفلسطيني
0.956	البنك التجاري الفلسطيني
2.291	بنك فلسطين المحدود
1.420	معدل البنوك التقليدية
1.091	البنك الإسلامي العربي

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

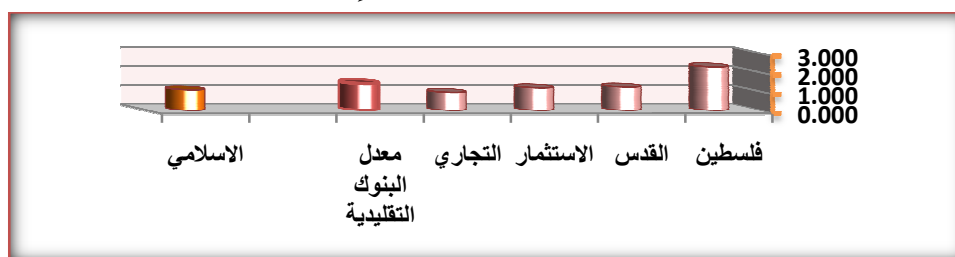
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.15) ما يلي:

مؤشر (القيمة السوقية للقيمة الدفترية) قد سجل البنك الإسلامي ما نسبته (1.091) بينما سجلت البنوك التقليدية ما نسبته (1.420)، مما يعني ثقة المستثمرين باسم البنوك التقليدية بدرجة أكبر من البنوك الإسلامية، الأمر الذي يدفع نحو ضرورة التوجه إلى زيادة حجم البنوك الإسلامية من خلال التفكير جدياً بعمليات الدمج والتي من شأنها أن تقوي دعائم تلك البنوك وتجعلها في موقع تكون قادرة فيه على المنافسة أمام البنوك التقليدية، وما لأثر ذلك على زيادة ثقة المستثمرين باسم البنوك الإسلامية. وتتفق نتيجة مؤشرات السوق السابقة مع ما جاءت به دراسة (سروجي، 2004) التي بينت بان البنوك التقليدية لديها فرص للتقدم والتطور أكثر من البنوك الإسلامية.

ويوضح الشكل التالي مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.14)

مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



4. مؤشر معدل دوران السهم

تم احتساب قيمة مؤشر معدل دوران السهم الخاص بآداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وكانت حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.16)

مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنك	القيمة
بنك القدس	0.354
بنك الاستثمار الفلسطيني	0.110
البنك التجاري الفلسطيني	0.058
بنك فلسطين المحدود	0.507
معدل البنوك التقليدية	0.257
البنك الإسلامي العربي	0.521

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى البيانات المالية للبنوك

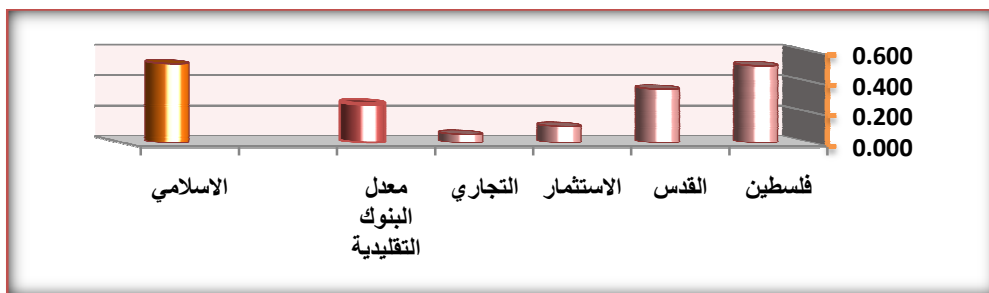
يُلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.16) ما يلي:

مؤشر (معدل دوران السهم) للبنك الإسلامي كان (0.521) بينما بلغ متوسط البنوك التقليدية (0.257)، وهذا يعني أن سيولة تداول سهم البنوك الإسلامية أعلى منها لدى البنوك التقليدية، أي أن إمكانية الدخول والخروج من هذا السهم تتم بسهولة بالنسبة للمستثمرين في السوق المالي. وهو ما يفسر وجود محاولات من قبل بعض المستثمرين لاقتناء السهم الإسلامي نظراً لطبيعته الإسلامية إضافةً إلى انخفاض سعره في السوق.

ويوضح الشكل التالي مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

شكل رقم (4.15)

مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية



اختبار فرضيات الدراسة

Hypothesis Testing

▪ اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test

يُستخدم اختبار (كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول رقم (4.17)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المؤشر	العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مؤشرات السيولة	0.471	0.979
الثاني	مؤشرات الربحية	0.624	0.832
الثالث	مؤشرات النشاط	0.716	0.685
الرابع	مؤشرات السوق	1.156	0.138
جميع الفقرات		1.105	0.174

ويوضح الجدول رقم (4.17) نتائج الاختبار، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

اختبار الفرضيات Hypothesis Testing

خُصص هذا الجزء لاختبار فرضيات الدراسة وذلك لمعرفة ما إذا كان لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية وبين أداء البنوك التقليدية.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية ومؤشرات السيولة للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية، وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وكل بنك تقليدي على حدة حيث كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05.

جدول رقم (4.18)

اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.159	0.097	-1.119	0.295
البنك الإسلامي العربي	5	0.272	0.204		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.154	0.120	-1.120	0.295
البنك الإسلامي العربي	5	0.272	0.204		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.124	0.045	-1.588	0.151
البنك الإسلامي العربي	5	0.272	0.204		
بنك فلسطين المحدود	5	0.141	0.056	-1.391	0.202
البنك الإسلامي العربي	5	0.272	0.204		
معدل البنوك التقليدية	20	0.144	0.079	-2.294	0.031
البنك الإسلامي العربي	5	0.272	0.204		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة

-2.294 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.031 وهي اقل من 0.05.

وبذلك يتبين عدم صحة الفرضية الصفرية مما يعني قبول الفرضية البديلة وهي "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة النقدية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة النقدية للبنوك التقليدية".

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك القدس حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.047 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم (4.19)

اختبار t للفروق بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.918	0.193	2.058	0.047
البنك الإسلامي العربي	5	0.650	0.217		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.851	0.133	1.768	0.115
البنك الإسلامي العربي	5	0.650	0.217		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.759	0.164	0.896	0.397
البنك الإسلامي العربي	5	0.650	0.217		
بنك فلسطين المحدود	5	0.765	0.164	0.941	0.374
البنك الإسلامي العربي	5	0.650	0.217		
معدل البنوك التقليدية	20	0.823	0.166	1.971	0.061
البنك الإسلامي العربي	5	0.650	0.217		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية حيث بلغت

قيمة t المحسوبة 1.971 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.061 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر السيولة القانونية للبنوك الإسلامية ومؤشر السيولة القانونية للبنوك التقليدية".

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية ومؤشرات الربحية للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.004 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم (4.20)

اختبار t للفروق بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.024	0.004	-1.095	0.306
البنك الإسلامي العربي	5	0.026	0.002		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.029	0.003	1.661	0.135
البنك الإسلامي العربي	5	0.026	0.002		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.032	0.006	2.058	0.074
البنك الإسلامي العربي	5	0.026	0.002		
بنك فلسطين المحدود	5	0.034	0.004	3.980	0.004
البنك الإسلامي العربي	5	0.026	0.002		
معدل البنوك التقليدية	20	0.030	0.006	1.373	0.183
البنك الإسلامي العربي	5	0.026	0.002		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة

1.373 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.183 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر هامش الربح للبنوك الإسلامية ومؤشر هامش الربح للبنوك التقليدية".

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.22) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.041 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم(4.21)

اختبار t للفروق بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي

الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	-0.102	0.407	-1.119	0.295
البنك الإسلامي العربي	5	0.165	0.222		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.313	0.133	1.280	0.237
البنك الإسلامي العربي	5	0.165	0.222		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.092	0.175	-0.576	0.580
البنك الإسلامي العربي	5	0.165	0.222		
بنك فلسطين المحدود	5	0.409	0.026	2.437	0.041
البنك الإسلامي العربي	5	0.165	0.222		
معدل البنوك التقليدية	20	0.178	0.294	0.090	0.929
البنك الإسلامي العربي	5	0.165	0.222		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.090 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.929 وهي اكبر من 0.05

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك الإسلامية ومؤشر صافي الأرباح إلى الإيرادات للبنوك التقليدية".

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.025 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم (4.22)

اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	-0.004	0.018	2.058	0.074
البنك الإسلامي العربي	5	0.010	0.013		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.019	0.007	1.323	0.222
البنك الإسلامي العربي	5	0.010	0.013		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.005	0.011	-0.614	0.556
البنك الإسلامي العربي	5	0.010	0.013		
بنك فلسطين المحدود	5	0.026	0.002	2.740	0.025
البنك الإسلامي العربي	5	0.010	0.013		
معدل البنوك التقليدية	20	0.012	0.016	0.198	0.845
البنك الإسلامي العربي	5	0.010	0.013		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.198 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.845 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الودائع للبنوك التقليدية".

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.018 وهي أقل من 0.05 .

جدول رقم (4.23)

اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	-0.002	0.015	-1.095	0.306
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.011		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.014	0.005	1.010	0.342
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.011		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.004	0.009	-0.608	0.560
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.011		
بنك فلسطين المحدود	5	0.023	0.002	2.963	0.018
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.011		
معدل البنوك التقليدية	20	0.010	0.013	0.225	0.824
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.011		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.225 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.824 وهي أكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الموارد للبنوك التقليدية".

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.002 وهي أقل من 0.05 .

جدول رقم (4.24)

اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	-0.002	0.088	-1.396	0.200
البنك الإسلامي العربي	5	0.056	0.067		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.051	0.017	-0.168	0.871
البنك الإسلامي العربي	5	0.056	0.067		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.022	0.046	-0.936	0.377
البنك الإسلامي العربي	5	0.056	0.067		
بنك فلسطين المحدود	5	0.206	0.030	4.573	0.002
البنك الإسلامي العربي	5	0.056	0.067		
معدل البنوك التقليدية	20	0.069	0.096	0.292	0.773
البنك الإسلامي العربي	5	0.056	0.067		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.292 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.773 وهي أكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية".

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.26) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.021 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم (4.25)

اختبار t للفروق بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	-0.003	0.014	-1.290	0.233
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.010		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.013	0.005	0.971	0.360
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.010		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.004	0.008	-0.737	0.482
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.010		
بنك فلسطين المحدود	5	0.022	0.002	2.851	0.021
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.010		
معدل البنوك التقليدية	20	0.009	0.012	0.132	0.896
البنك الإسلامي العربي	5	0.008	0.010		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.132 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.896 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على الموجودات للبنوك التقليدية".

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية ومؤشرات النشاط للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.27) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك القدس حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.228 وهي أكبر من 0.05.

جدول رقم (4.26)

اختبار t للفروق بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.463	0.148	-1.307	0.228
البنك الإسلامي العربي	5	0.809	0.063		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.535	0.088	-5.654	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.809	0.063		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.474	0.101	-6.292	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.809	0.063		
بنك فلسطين المحدود	5	0.517	0.073	-6.780	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.809	0.063		
معدل البنوك التقليدية	20	0.497	0.102	-6.453	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.809	0.063		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة

t المحسوبة 6.453- وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06-، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05.

وبذلك يتبين عدم صحة الفرضية الصفرية مما يعني قبول الفرضية البديلة وهي "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل استثمار الودائع للبنوك التقليدية".

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.28) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وكل بنك تقليدي على حدة حيث كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 .

جدول رقم(4.27)

اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.433	0.154	-1.387	0.203
البنك الإسلامي العربي	5	0.412	0.070		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.450	0.076	0.812	0.440
البنك الإسلامي العربي	5	0.412	0.070		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.326	0.094	-1.635	0.141
البنك الإسلامي العربي	5	0.412	0.070		
بنك فلسطين المحدود	5	0.376	0.077	-0.779	0.458
البنك الإسلامي العربي	5	0.412	0.070		
معدل البنوك التقليدية	20	0.396	0.109	-0.312	0.758
البنك الإسلامي العربي	5	0.412	0.070		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.312- وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06-، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.758 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية".

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.29) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك القدس حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.280 وهي أكبر من 0.05 .

جدول رقم (4.28)

اختبار t للفروق بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.377	0.139	-1.160	0.280
البنك الإسلامي العربي	5	0.679	0.044		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.393	0.065	-8.154	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.679	0.044		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.380	0.085	-6.957	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.679	0.044		
بنك فلسطين المحدود	5	0.459	0.067	-6.124	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.679	0.044		
معدل البنوك التقليدية	20	0.402	0.093	-6.406	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.679	0.044		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة -6.406 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

وبذلك يتبين عدم صحة الفرضية الصفرية مما يعني قبول الفرضية البديلة وهي "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية".

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشرات السوق للبنوك الإسلامية ومؤشرات السوق للبنوك التقليدية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين المحدود حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم (4.29)

اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.001	0.081	0.269	0.794
البنك الإسلامي العربي	5	0.065	0.078		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.075	0.028	0.275	0.790
البنك الإسلامي العربي	5	0.065	0.078		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.021	0.040	-1.121	0.295
البنك الإسلامي العربي	5	0.065	0.078		
بنك فلسطين المحدود	5	0.317	0.046	6.244	0.000
البنك الإسلامي العربي	5	0.065	0.078		
معدل البنوك التقليدية	20	0.104	0.138	0.598	0.555
البنك الإسلامي العربي	5	0.065	0.078		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية 8* ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية 23* ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 0.598 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.555 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة الربح لكل سهم للبنوك التقليدية".

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.32) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبنك القدس حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.002 وهي اقل من 0.05 .

جدول رقم (4.30)

اختبار t للفروق بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	11.457	38.418	-4.607	0.002
البنك الإسلامي العربي	5	13.779	23.256		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	24.444	7.720	0.973	0.359
البنك الإسلامي العربي	5	13.779	23.256		
البنك التجاري الفلسطيني	5	5.021	66.100	-0.279	0.787
البنك الإسلامي العربي	5	13.779	23.256		
بنك فلسطين المحدود	5	11.192	1.965	-0.248	0.810
البنك الإسلامي العربي	5	13.779	23.256		
معدل البنوك التقليدية	20	13.028	36.008	-0.044	0.965
البنك الإسلامي العربي	5	13.779	23.256		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة -0.044 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.965 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة سعر السهم إلى الأرباح للبنوك التقليدية".

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية. تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.33) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وبين كل من بنك القدس وبنك فلسطين المحدود حيث كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 .

جدول رقم(4.31)

اختبار t للفروق بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	1.239	0.139	2.888	0.020
البنك الإسلامي العربي	5	1.091	0.390		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	1.195	0.505	0.364	0.725
البنك الإسلامي العربي	5	1.091	0.390		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.956	0.144	-0.727	0.488
البنك الإسلامي العربي	5	1.091	0.390		
بنك فلسطين المحدود	5	2.291	0.453	4.490	0.002
البنك الإسلامي العربي	5	1.091	0.390		
معدل البنوك التقليدية	20	1.420	0.619	1.124	0.273
البنك الإسلامي العربي	5	1.091	0.390		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة 1.124 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.273 وهي اكبر من 0.05

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك الإسلامية ومؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية للبنوك التقليدية".

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية.

تم استخدام اختبار t للفروق بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية وأظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4.34) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين البنك الإسلامي العربي وكل بنك تقليدي على حدة حيث كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 .

جدول رقم (4.32)

اختبار t للفروق بين معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومعدل دوران السهم للبنوك التقليدية

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
بنك القدس	5	0.354	0.202	-1.258	0.244
البنك الإسلامي العربي	5	0.521	0.500		
بنك الاستثمار الفلسطيني	5	0.110	0.123	-1.783	0.112
البنك الإسلامي العربي	5	0.521	0.500		
البنك التجاري الفلسطيني	5	0.058	0.030	-2.066	0.073
البنك الإسلامي العربي	5	0.521	0.500		
بنك فلسطين المحدود	5	0.507	0.305	-0.053	0.959
البنك الإسلامي العربي	5	0.521	0.500		
معدل البنوك التقليدية	20	0.257	0.258	-1.680	0.106
البنك الإسلامي العربي	5	0.521	0.500		

قيمة t الجدولية تساوي 2.306 عند درجة حرية "8" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

قيمة t الجدولية تساوي 2.06 عند درجة حرية "23" ومستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وبصفة عامة يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية حيث بلغت قيمة t المحسوبة -1.680 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.06، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.106 وهي اكبر من 0.05.

وبذلك يتبين صحة الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مؤشر معدل دوران السهم للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل دوران السهم للبنوك التقليدية".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات
- الدراسات المقترحة

أولاً: نتائج الدراسة Conclusions

من خلال التحليلات النظرية والعملية لأداء البنوك الإسلامية والتقليدية يمكن أن نلخص إلى النتائج التالية:

1- تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، الأمر الذي يعني حرمان البنوك الإسلامية من تحقيق عوائد مجزية نتيجة عدم استغلال تلك السيولة المتاحة لها.

2- تبين أن البنوك الإسلامية تقوم بتوجيه جزء كبير من أموالها نحو الاستثمارات، وهو ما يعكس انخفاض السيولة القانونية لديها مقارنة بالبنوك التقليدية.

3- ظهرت مؤشرات الربحية منخفضة نسبياً للبنوك الإسلامية مثل (هامش الربح، وصافي الأرباح إلى الإيرادات، والعائد على الودائع، والعائد على الموارد، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الموجودات)، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمارات لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد على نسبة الفائدة الثابتة في تحقيق إيراداتها، كما يلاحظ أيضاً انخفاض إيرادات العمولات لدى البنوك الإسلامية بسبب وعدم تنوع مجالات الخدمات المصرفية المقدمة من قبلها، فضلاً عن وجود ارتفاع ملحوظ لبعض بنود المصروفات لدى تلك البنوك خاصة فيما يتعلق بالغرامات المطبقة عليها من قبل سلطة النقد.

4- يلاحظ ارتفاع نسب مؤشرات النشاط (توظيف الأموال) لدى البنوك الإسلامية والتي تظهرها نسب (معدل استثمار الودائع، ونسبة التمويل إلى الودائع، ومعدل توظيف الموارد)، ويلاحظ في هذا الخصوص تركيز البنوك الإسلامية على صيغة تمويل المرابحة التي بلغت نسبتها ما يقارب (78%) من إجمالي تمويلاتها وهو الأمر الذي يتطلب معالجته من خلال إعادة النظر في استخدامات الأموال لتشمل تفعيل كافة جوانب التوظيفات المختلفة كالمضاربة والمشاركة وغيرها.

5- انخفاض بعض مؤشرات السوق لدى البنوك الإسلامية مثل (القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، والربح لكل سهم) مقارنة بمؤشرات البنوك التقليدية، وربما يعود ذلك لحدثة البنوك الإسلامية وعدم وجود بنوك إسلامية رائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني من جهة، ولثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرين لأسهم البنوك التقليدية من جهة أخرى نظراً لعراقة البنوك التقليدية في السوق، أما ارتفاع مؤشر (معدل دوران السهم) للبنوك الإسلامية عنه لدى البنوك التقليدية فإن ذلك يعود لكثافة عمليات الشراء والبيع على السهم في فترات التداول، ويفسر ذلك انخفاض سعر سهم البنك الإسلامي في السوق المالي، فضلاً عن توجه المستثمرين نحو اقتناء هذا السهم بالنظر لطبيعته.

ثانياً: التوصيات Recommendations

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- 1- يجب على البنوك الإسلامية أن تعمل على تخفيض نسبة السيولة النقدية لديها وتوجيه الفائض نحو الاستثمارات المدرة للعائد، خاصة وأن هذه النسبة تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بالنسب المقبولة المحددة من قبل سلطة النقد.
- 2- ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على استحداث أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة في محاولة لزيادة معدلات إيراداتها التي تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية، وذلك حتى تقوى على المنافسة في السوق.
- 3- ضرورة العمل على توسيع وتنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية للعملاء لما لذلك من أثر على زيادة مستوى الأرباح.
- 4- ضرورة التزام البنوك الإسلامية بتعاليم سلطة النقد لمحاولة الحد من الغرامات المفروضة عليها نتيجة مخالفتها لتلك التعليمات.

5- لما كانت صيغة المراجعة في البنوك الإسلامية تحتل النسبة الأعظم من حجم التمويلات فهناك ضرورة لتفعيل العمل بأساليب التمويل الإسلامية الأخرى.

6- بذل المزيد من الجهود نحو توعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية، لما لهذا العنصر من دور رئيسي في استقطاب العملاء وتحقيق الإيرادات ورفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال تبني برامج توعية مناسبة وسياسة تسويقية مصرفية إسلامية فاعلة وتوظيف الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.

7- ضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك لتكوين حجم امثل للبنك الإسلامي يكون نموذج يحتذى به، مما يشكل قوة مالية ومصرفية صاعدة تستطيع الوقوف أمام منافسة البنوك التقليدية وضمان استقرارها على المدى البعيد.

ثالثاً: الدراسات المقترحة

1. تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني مقارنة بالبنوك التقليدية الوطنية.
2. تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني مقارنة بالبنوك الإسلامية في العالم العربي.
3. تقييم الأداء المالي للبنوك الوطنية مقارنة بالبنوك الوافدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو سمهدانة، نفين، "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- أبو محميد، موسى عمر، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.
- إسماعيل، عماد احمد، "خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الاستراتيجية في الإدارتين العليا والوسطى"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- جبل، علاء الدين، "التحليل المالي المحوسب"، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006.
- الحاج ودعاس، "مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17 (2)، فلسطين، 2003.
- الحداد، عوض بدير، "تسويق الخدمات المصرفية"، البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999.
- الحسيني، فلاح، وآخرون، "ادارة البنوك"، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- الحمد، سليمان، "تقييم كفاءة المصارف التجارية في ادارة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2005.
- حنفي، عبد الغفار، "ادارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- الخالدي، أيمن فتحي، "قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- خلف، فليح حسن، "البنوك الإسلامية"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2006.
- الخماش، لنا محمد، "البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007.

- رجب، ماجد تحسين، "مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعايير الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- الزبيدي، حمزة، "ادارة المصارف"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- سروجي، عنان فتحي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.
- سواق، عصام عيسى، "العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.
- سويلم، محمد، "ادارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، مدخل مقارن، جامعة المنصورة، مصر، 1998، ص 477-479.
- شاهين، علي عبد الله، "مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 13- العدد الأول، 2005.
- شاهين، علي، مطر، جهاد، "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25 (4)، فلسطين، 2011.
- الشماع، خليل، المحاسبة الإدارية في المصارف، ب ن - ب ت، نقلا عن عاصي، أمارة محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- الشهري، عبد الرحمن فائز، "تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1993.
- الصابر، خالد مصباح، "مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.
- صوان، محمود حسن، "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

- طالب، ومشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- عاشور، يوسف حسين، "افاق النظام المصرفي الفلسطيني"، مطبعة الرنتيسي، غزة، فلسطين، 2003.
- عاصي، امارة محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2010.
- عبد القادر، علا، وآخرون، "ادارة البنوك"، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009.
- عبد الله، على خلف، "التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، الدنمارك، 2008.
- عبدو، عيشوش، "تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
- عثمان، عمر محمد، "إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا، 2009.
- العجلوني، محمد محمود، "البنوك الإسلامية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- العليات، احمد عبد العفو، "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
- فهد، نصر حمود، "اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- الكرخي، مجيد، "تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- لايقة، رولا كاسر، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- اللوزي، احمد، وآخرون " ادارة البنوك"، دار الفكر، عمان، الاردن، 1997.
- المشهراوي، احمد حسين، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003.

- المشهراوي، احمد حسين، "اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- المهندس، منيرة، "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (4)، سوريا، 2005.
- موسى، أسامة محمود، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
- موسى، وآخرون، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- النونو، كمال سعيد، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Abd El-Fattah, Ahmed Ibrahim, "Assessing The Islamic Banking Concepts and Practice in Egypt", Master Thesis, Cairo, Egypt, 2004.
- Abu Loghod, Hadeel , "Do Islamic Banks Perform Better Than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council Countries, Paper provided by arab Planning Institute – Kuwait, 2009.
- Adesina, Uthman Ganiyat, "A study Of Liquidity And Profitability In Malaysia Islamic Banks", Master Thesis, international Islamic University, Malaysia, 2005.
- Ahmad, Mareya Mohammad, "Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis", Economics Working Papers, The British University in Dubai, Dubai, UAE, 2010.
- Alasrag, Hussein, "Islamic Financial Instruments and Small and Medium Enterprises" Islamic Studies Magazine, MPRA Paper No. 22317, posted 25. April, 2010.
- Badreldin, Mustafa, "The Implementation of Accounting Standards for Islamic Banks: A Study of Preparers' and Auditors' Opinions in Sudan", PhD Thesis, University of Surrey, Guildford, England 2003.
- Bisha, Jamal Ibrahim, "Performance Of Islamic Banks Vis-à-vis Conventional Banks", Master Thesis, international Islamic University, Malaysia, 2004.
- Bjornsdottir, Anna Regina, " Building and Using Assessment Models for Financial Feasibility -Analysis of Investment Projects", Master Thesis, University of Iceland, Iceland, 2010.
- Gait & Worthington, "A Primer on Islamic Finance: Definitions, Sources, Principles and Methods", School of Accounting & Finance, University of Wollongong, Australia, Working Paper 5, 2007.
- Homoud, Sami Hasan, "Progress of Islamic Banking: The Aspirations and the Realities", Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, ND

- Jermanis, Darja , "System Of Measures For Evaluating The Financial Performance Of The Company Lasko", Master Thesis, University Of Ljubljana, Slovene, 2006.
- Masruki, Rosnia et - al, "Financial Performance of Malaysian Founder Islamic Banks versus Conventional Banks", Jornal of Business and Policy Research, University of Sains Islam Malaysia, Malaysia, 2008.
- Moin, Muhammad Shehzad, "Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan -A Comparative Study", Thesis Master, University Of Skovde, 2008.
- Munir, et - al, "An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector", Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 5, Issue 1, University of Wollongong, Australia, 2011.
- Saleh, Ali Salman & Zeitun, Rami, "Islamic Banking Performance in the Middle East- A Case Study of Jordan", Economics Working Papers, University of Wollongong, Australia, 2006.
- Shahdani, Mehdi Sadeghi, "Islamic Banking In IRAN From Theory To Practice", Economics Department, Imam Sadiq University, Iran, 2007, Proceedings of the 2nd Islamic Conference 2007 (iECONS2007) organized by Faculty of Economics and Muamalat , Islamic Science, University of Malaysia, 2007.
- Sokolov, Stanislav, "Financial analysis of the Russian forest product companies", Master Thesis, Sweden, 2008.
- Sikuka, Wellington, "The Comparative Performance Of Selected Agribusiness Companies And Cooperatives In The Western Cape, South Africa, " Master Thesis, South Africa, 2010.
- Sheikh Waqas, Ahmed, "Financial Statement Analysis Of Bank Alfalah", Master Thesis, Virtual University of Pakistan, Pakistan 2009.
- Usman, Muhammad, "The Effect of Ownership on Organizational Performance", Master Thesis, Sweden, 2010.

ثالثا: التقارير

التقارير السنوية للأعوام 2006 – 2010م.	البنك الإسلامي العربي
التقارير السنوية للأعوام 2006 – 2010م.	البنك التجاري الفلسطيني
التقارير السنوية للأعوام 2006 – 2010م.	بنك الاستثمار الفلسطيني
التقارير السنوية للأعوام 2006 – 2010م.	بنك فلسطين المحدود
التقارير السنوية للأعوام 2006 – 2010م.	بنك القدس

رابعا: المواقع الإلكترونية

- www.islamfin.Go-forum.net موقع منتدى التمويل الإسلامي
- www.pma.ps موقع سلطة النقد الفلسطينية
- www.p-s-e.com موقع بورصة فلسطين

الملاحق

ملحق رقم (1)

المؤشرات المالية للبنك الإسلامي العربي (2006-2010)

السنوات					المؤشر	الرقم
2010	2009	2008	2007	2006		
0.297	0.615	0.173	0.164	0.111	السيولة النقدية	1
0.569	1.017	0.442	0.584	0.638	السيولة القانونية	2
0.027	0.027	0.028	0.024	0.024	نسبة هامش الربح	3
-0.181	0.076	0.313	0.255	0.363	صافي الأرباح على إجمالي الإيرادات	4
-0.009	0.004	0.020	0.013	0.022	العائد على الودائع	5
-0.008	0.003	0.017	0.011	0.018	العائد على الموارد	6
-0.007	0.003	0.017	0.011	0.018	العائد على إجمالي الموجودات	7
-0.044	0.020	0.107	0.081	0.115	العائد على حقوق الملكية	8
0.863	0.817	0.867	0.716	0.782	معدل استثمار الودائع	9
0.336	0.387	0.447	0.375	0.516	نسبة القروض أو التمويل/إجمالي الودائع	10
0.715	0.676	0.728	0.618	0.657	معدل توظيف الموارد	11
-0.052	0.025	0.133	0.092	0.126	نسبة الربح لكل سهم	12
-17.412	46.706	8.290	21.537	9.773	نسبة سعر السهم إلى الأرباح	13
0.760	0.936	0.884	1.748	1.127	القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية للسهم	14
0.045	0.510	0.315	1.363	0.371	معدل دوران السهم	15

ملحق رقم (2)

المؤشرات المالية لبنك فلسطين (2006-2010)

السنوات					المؤشر	الرقم
2010	2009	2008	2007	2006		
0.227	0.141	0.129	0.135	0.072	السيولة النقدية	1
0.667	0.569	0.941	0.927	0.719	السيولة القانونية	2
0.030	0.031	0.037	0.032	0.039	نسبة هامش الربح	3
0.381	0.417	0.396	0.449	0.400	صافي الأرباح على إجمالي الإيرادات	4
0.023	0.025	0.027	0.028	0.026	العائد على الودائع	5
0.020	0.022	0.023	0.025	0.024	العائد على الموارد	6
0.019	0.021	0.023	0.024	0.023	العائد على إجمالي الموجودات	7
0.184	0.179	0.192	0.228	0.247	العائد على حقوق الملكية	8
0.623	0.533	0.445	0.451	0.534	معدل استثمار الودائع	9
0.415	0.317	0.323	0.330	0.494	نسبة القروض أو التمويل/إجمالي الودائع	10
0.554	0.468	0.390	0.401	0.483	معدل توظيف الموارد	11
0.301	0.269	0.290	0.344	0.383	نسبة الربح لكل سهم	12
11.288	13.925	9.654	9.003	12.088	نسبة سعر السهم إلى الأرباح	13
2.075	2.486	1.852	2.054	2.988	القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية للسهم	14
0.085	0.345	0.745	0.840	0.520	معدل دوران السهم	15

ملحق رقم (3)

المؤشرات المالية للبنك التجاري (2006-2010)

السنوات					المؤشر	الرقم
2010	2009	2008	2007	2006		
0.132	0.171	0.149	0.116	0.052	السيولة النقدية	1
0.510	0.689	0.892	0.904	0.800	السيولة القانونية	2
0.026	0.026	0.032	0.035	0.040	نسبة هامش الربح	3
0.247	0.307	0.039	-0.064	-0.067	صافي الأرباح على إجمالي الإيرادات	4
0.013	0.020	0.003	-0.004	-0.005	العائد على الودائع	5
0.011	0.016	0.002	-0.003	-0.004	العائد على الموارد	6
0.010	0.015	0.002	-0.003	-0.004	العائد على إجمالي الموجودات	7
0.064	0.076	0.009	-0.019	-0.021	العائد على حقوق الملكية	8
0.591	0.535	0.426	0.329	0.489	معدل استثمار الودائع	9
0.360	0.317	0.195	0.304	0.455	نسبة القروض أو التمويل/إجمالي الودائع	10
0.491	0.425	0.325	0.273	0.388	معدل توظيف الموارد	11
0.060	0.067	0.007	-0.014	-0.016	نسبة الربح لكل سهم	12
11.716	11.999	107.909	-51.802	-54.715	نسبة سعر السهم إلى الأرباح	13
0.754	0.915	0.986	0.969	1.155	القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية للسهم	14
0.071	0.064	0.075	0.074	0.005	معدل دوران السهم	15

ملحق رقم (4)

المؤشرات المالية لبنك الاستثمار (2010-2006)

السنوات					المؤشر	الرقم
2010	2009	2008	2007	2006		
0.151	0.359	0.101	0.103	0.055	السيولة النقدية	1
0.743	0.865	1.064	0.849	0.736	السيولة القانونية	2
0.030	0.026	0.033	0.025	0.030	نسبة هامش الربح	3
0.129	0.283	0.274	0.473	0.407	صافي الأرباح على إجمالي الإيرادات	4
0.008	0.016	0.020	0.023	0.026	العائد على الودائع	5
0.006	0.012	0.014	0.017	0.019	العائد على الموارد	6
0.006	0.012	0.014	0.017	0.018	العائد على إجمالي الموجودات	7
0.025	0.048	0.048	0.068	0.064	العائد على حقوق الملكية	8
0.561	0.521	0.427	0.499	0.667	معدل استثمار الودائع	9
0.481	0.450	0.350	0.414	0.554	نسبة القروض أو التمويل/إجمالي الودائع	10
0.426	0.389	0.301	0.373	0.475	معدل توظيف الموارد	11
0.031	0.073	0.074	0.104	0.093	نسبة الربح لكل سهم	12
31.857	16.392	26.311	16.268	31.393	نسبة سعر السهم إلى الأرباح	13
0.799	0.786	1.259	1.109	2.022	القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية للسهم	14
0.312	0.005	0.125	0.022	0.087	معدل دوران السهم	15

ملحق رقم (5)

المؤشرات المالية لبنك القدس (2010-2006)

السنوات					المؤشر	الرقم
2010	2009	2008	2007	2006		
0.173	0.139	0.318	0.082	0.084	السيولة النقدية	1
0.697	0.834	0.828	1.052	1.178	السيولة القانونية	2
0.027	0.028	0.025	0.019	0.020	نسبة هامش الربح	3
0.236	0.165	-0.664	0.159	-0.408	صافي الأرباح على إجمالي الإيرادات	4
0.012	0.010	-0.028	0.005	-0.018	العائد على الودائع	5
0.011	0.008	-0.023	0.004	-0.012	العائد على الموارد	6
0.010	0.008	-0.023	0.004	-0.012	العائد على إجمالي الموجودات	7
0.087	0.057	-0.136	0.020	-0.036	العائد على حقوق الملكية	8
0.566	0.458	0.629	0.245	0.418	معدل استثمار الودائع	9
0.543	0.437	0.607	0.216	0.360	نسبة القروض أو التمويل/إجمالي الودائع	10
0.498	0.392	0.521	0.197	0.278	معدل توظيف الموارد	11
0.088	0.054	-0.119	0.019	-0.035	نسبة الربح لكل سهم	12
13.510	22.598	-7.535	66.306	-37.596	نسبة سعر السهم إلى الأرباح	13
1.180	1.294	1.024	1.334	1.365	القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية للسهم	14
0.127	0.387	0.575	0.515	0.164	معدل دوران السهم	15